مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (3) العدد(12)- ديسمبر 2024م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812-145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812- 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

تداولية الصيغة الصرفية في "الممتع الكبير في التصريف" لابن عصفور الإشبيلي ت(669هـ)

أ.م.د/ محمد ماهر محمد عبد الرحمن
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة دمياط

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (3) Issue (12)- Des2024
Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

تداولية الصيغة الصرفية في "الممتع الكبير في التصريف" لإبن عصفور الإشبيلي ت(669هـ)

أ.م.د/ محمد ماهر محمد عبد الرحمن
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة دمياط

ملخص البحث

اتجه الدرسُ اللغوي الحديث إلى دراسة التراكيبِ النحويةِ دراسةٍ تداولية، وظهرت دراسات في هذا المنحى تجمع بين التنظير والتطبيق، ويسعى بعضها إلى تأصيل فكرة التداولية في الدرس اللغوي التراثي غير أن بعض الدراسات غيَّرت قِبلتها البحثية من تداولية التراكيب إلى تداولية الأصوات والأبنية الصرفية وهو ميدان خصبٌ يثري البحث اللغوي؛ لأن أصل التراكيب هو اجتماع الأصوات المكوِّنة للصيغ، وهذا ما تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليه من خلال إبراز الفكر التداولي في الصيغ الصرفية، واختارت الدراسة كتاب " **الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي**" مجالًا لإبراز الفكر التداولي لديه وتسعى الدراسة لإبراز مدى تأثير التداولية في التأصيل للقاعدة الصرفية، وتحاول إبراز مقاصد المتكلمين وتأثير ثقافتهم وكفاءتهم اللغوية في إنتاج الصيغ الصرفية، كما تلقي الضوء على أثر السياق في استعمال الصيغة الصرفية، فليست الصيغ الصرفية قوالب جامدة يصبُّ فيها المتكلم أبنيته صبًّا، ولكنها منطوقات لغوية تتميز بالمرونة والاتساع وتعدد الدلالات وفق السياق وتبعًا لمقصدية المتكلم وثقافته، وتكون الاستجابة لها من المتلقي بقدر ثقافته وكفاءته اللغوية ووضوح الرسالة أو انتمائه إلى طائفة لغوية بعينها تؤثر استعمالًا لغويًّا على آخر.

وقد تجاوزت الدراسة السرد التاريخي لمصطلح "التداولية"، والمدارس التي تناولته لكثرة الدراسات حول هذه النقطة، وارتضت الدراسة المنهج الوصفي منهجًا لها في تناول الفكرة وإبرازها، وجمعت بين التنظير والتطبيق، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أبرزها: الاتكاء على "التداولية" بكل عناصرها أصلًا في التقعيد الصرفي لدى "ابن عصفور" في كتابه "الممتع الكبير في التصريف"، ونأت الدراسة أن يكون هدفها لصق فكرة التداولية بالدرس الصرفي العربي، واجتهدت في الكشف عن وعي علمائنا العرب بعناصرها وخصائصها وإماطة اللثام عن منهجهم في معالجة القضايا اللغوية.

الكلمات المفتاحية:

(التداولية/ الصيغة الصرفية/ الممتع الكبير في التصريف/ ابن عصفور).

Pragmatics of the morphological formula in “Al-Mut’a Al-Kabir fi Al-Tasrif” by Ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH)

DR/ Mohamed Maher Mohamed Abdel Rahman

Assistant Professor of Linguistics

Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

The recent linguistic lesson moved to study grammatical compositions pragmatically. Studies have emerged in this direction, combining theoretical and practical approaches, some of which seek to root the idea of pragmatics in the heritage linguistic lesson, but some studies have changed their research acceptance from the pragmatics of compositions to the pragmatics of voices and morphological structures, a fertile field that enriches linguistic research; Because the origin of compositions is the synthesis of formulas, and this is what this study tries to shed light on by highlighting pragmatic thinking in morphological formulas, and the study chose a book "Fun in Morphology by Ibn Asfour Eleshbily " an area to highlight his pragmatic thought and the study seeks to establish the close link between the linguistic use of morphological forms and the purely rule. It attempts to highlight speakers' purposes and the impact of their culture and linguistic competence in the production of morphological formats as well as highlighting the impact of the context on the use of morphological forms which are not rigid templates in which the speaker puts his structures but they are linguistic texts that are flexible, broad and multidimensional in context and depend on the speaker's purpose and culture. The response from the recipient towards it depends on the extent of the recipient's culture, linguistic competence, clarity of message or membership of a particular linguistic sect that affects the use of another.

The study went beyond the historical narrative of the term "pragmatics", and the schools that dealt with it because they are many. The study satisfied the analytical descriptive approach to the idea and highlighted it, combined theoretical and applied sides, and concluded a

series of findings, notably: Depending on "pragmatics" in all its elements is the main cause of morphological complexity in the opinion of Ibn Asfour in his book "Fun in Morphology", the study envisaged that its aim was to paste the idea of pragmatics into the Arabic morphological lesson, and endeavoured to reveal the awareness of our Arab scientists of its elements and characteristics and to detract from their approach to addressing linguistic issues.

Keywords:

Pragmatics/Morphological Forms/Grand Fun in Morphology/Ibn). (Asfour

مدخل : اهتم الدارسون المحدثون بالدرس التداولي في النحو العربي، وحُجتُهم ظاهرةٌ في ذلك؛ لأن النظرة التاريخية للتقعيد اللغوي تثبتُ - بما لا يدع مجالًا للشك - ارتباط الفكر اللغوي بعامة والدرس اللغوي بخاصة بمبدأ: اللغة في الاستعمال، وهو الأصل الركين الذي تقوم عليه نظرية التداولية، ومن هذا الأصل انطلقت فرضيات التعبير اللغوي التي تعود إلى مستعملي اللغة ولها أصل في القاعدة أو مما ابتكره المستعملون دون أصل، بأثر من السياق أو التطور اللغوي.

ولأنَّ التراكيب النحوية تتكون من الأبنية الصرفية، وهذه الأبنية تتشكَّل - أولًا - في ذهن المتكلم، ويقيم بينها علاقات من التداعي والاختيار قبل أن تنتظم في تركيب نحوي متسق تحكمه القاعدة النحوية أو يخضع لمعيارية الصواب والخطأ، لأجل ذلك كله يمكن القول: إنَّ دراسة التداولية في التركيب النحوي تعتمد – في الأصل – على تداولية الصيغة الصرفية، بوصفها الأصل الذي تشكلت منه تلك التراكيب ولأن فكرة التداولية قائمة – في الأصل – على "الاستعمال اللغوي" فإن

الاستعمال اللغوي يحكم الصيغة الصرفية؛ لأن التداولية علمٌ يدرس استخدام العلامات اللغوية، والصيغة الصرفية تمثِّل النواة الأولى للعلامات اللغوية، فكثيرٌ من أبواب الدرس الصرفي العربي تحمل في مكنوناتها عناصر الفكر التداولي ابتداءً بمقصدية المتكلم ومرورًا بإنجازيات الأفعال وما يندرج تحتها من أبواب العدول والاستبدال الصيغي ودلالات الزوائد، وانتهاءً بالأبواب التي تعدُّ ملمحًا مائزًا من ملامح التداولية في الدرس الصرفي، مثل: التخفيف والإبدال والتصغير والنسب، إلى غير ذلك من الأبواب التي لا يتسع إطار البحث لتقصِّيها واكتفى بالإشارة لبعضها.

إنَّ قصدية المتكلم للتحول الصيغي وعدم التزامه القاعدة الصرفية ـ في بعض الاستعمالات ـ ملمحٌ قوي يدل على تأثير الصيغة الصرفية في نمو اللغة وتجددها، ونهوضها بالتعبير بأدق أشكالها قبل أن تحتويها التراكيب، والقراءة المتأنية للدرس الصرفي – عند العرب – تكشف عن فكرة تداولية أصيلة هي "مرونة الاستعمال وموافقة الغرض"، فالفكرة التي قام عليها الدرس الصرفي عند العرب هي فكرة التحوُّل، وهذا التحول محكوم بمعيارية القاعدة، فالصيغ الفعلية تتحوَّل من التجرد إلى الزيادة ومن البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، والمصغَّر هو – في الأصل – محوَّل عن المكبَّر، والمشتقات من الأسماء: (اسم الفاعل/ اسم المفعول/ صيغ المبالغة/...) كلها صيغ محوَّلة عن الأصل، وهو تحول بالزيادة أو الحذف وفق معيارية القاعدة، ويمكن قراءة هذا التحوُّل من خلال نظرية التداولية المندمجة – كما عرضها **أوزالد دوكو** – حيث أشار إلى أن "الدلالات اللغوية

تتأثر بشروط استخدام اللغة، وهي شروط مقننة ومتحققة في اللغة"[1]، أما التغيُّر الشكلي الذي لا ينتج عنه فعلٌ إنجازي ولا يتولد عنه فعلٌ تأثري ولا يغيِّر في قصدية المتكلم أو يتأثر بالسياق، مثل أبواب: الإعلال والإبدال، فيصبح من الصعب قراءته قراءة تداولية؛ إذ إنه تغيُّر شكلي فقط لا يؤثر في استعمالية الصيغة.

وباستقراء "الممتع الكبير في التصريف" لابن عصفور الإشبيلي أمكن الوقوف على مجموعة كبيرة من استعمالات الصيغ الصرفية محكومة بمعايير الدرس التداولي، حيث نزع ابن عصفور إلى تأصيل الصيغة في الاستعمال اللغوي ووضع لذلك أسسًا خاصة تؤطر تداولية الاستعمال، فخرجت لديه بعض الصيغ محكومة بـ "التناسب/ الاستعمال اللهجي/ الدلالة/ الحمل/ معيارية الفصاحة/ الاستخدام/ عدم الاستقرار/ الندرة والشيوع/ التخفيف/ السياق/..."، وهي كلها أسسٌ ارتضاها في تأصيل الصيغة الصرفية ، وحاول من خلالها الإجابة عن بعض الأسئلة التي تمثل جوهر الدرس التداولي ، ومنها: كيف استعمل المتكلم الصيغة الصرفية ؟ وما المقصدية من استعمالها؟ وما المعايير الحاكمة لهذا الاستعمال ؟

- **حدود الدراسة:**

تدور هذه الدراسة في فلك كتاب "الممتع الكبير في التصريف"لابن عصفور ، وهو من فرائد مؤلفات هذا العالم الجليل، وقد استغرق وضعه أربع سنوات

---

[1]- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، ص47، ترجمة سيف الدين دعفوش ومحمد الشيباني، ط1، بيروت، دار الطليعة للنشر 2003م.

(625هـ - 629هـ) فحصل له من التهذيب والتنقيح ما لم يحصل لغيره من مؤلفات الصرف، وقدَّمه "ابن عصفور" إلى أبي بكر عبد الله بن أبي الأصبغ عبد العزيز بن صاحب الرد وأفاض في مسائل التصريف فيه إفاضة مسهبة، ولا يترك مسألة منها دون أن يدعمها بالأدلة أو يتعرض لها بالتعليل والتفسير والاستدلال بالشواهد، وربَّما عرض في المسألة لأكثر من رأي فيأتي رأيه مدعومًا بالحجة والبرهان، وقد انتظمت مسائله في سبعة أبواب، هي: (الأبنية بقسميها: الأسماء والأفعال، والحروف الزوائد، والإبدال، والقلب والحذف والنقل، والإدغام، ومسائل التمرين).

وللكتاب نسختان محققتان، هما:

الأولى : الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ت: 669هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، وتقع في مجلدٍ واحد – وهي النسخة التي اعتمدها هذا البحث - وقد طُبعت مرات عديدة بهذا الاسم، ومما تنبغي الإشارة إليه أن الكتاب – في طبعاته السابقة وعددها سبعة – كان يحمل اسم الممتع في التصريف، إلا أن فخر الدين قباوة وسم الكتاب في طبعته الثامنة 1996م بـ "الممتع الكبير في التصريف"، ويرى بعض الباحثين أن السبب في ذلك "أن صاحب هذه التسمية هو أبو حيان الذي لاحظ الزيادات الكثيرة فيه، بعد أن قدَّمه ابن عصفور إلى حاكم إشبيلية، مما حدا به أن يطلق عليه هذه التسمية: الممتع الكبير"[1]، إلا أن كثيرًا من الدراسات التي تناولت هذا الكتاب جاءت خالية من هذا الوصف، ولعل السبب في ذلك[2]:

---

[1]- فهد محمد الجمل، مذهب ابن عصفور الصرفي في كتاب (الممتع في التصريف)، ص15، مجلة كلية العودة للبحوث والدراسات القانونية والإنسانية، ع2، مايو 2018م.

[2]- السابق نفسه.

1/ أن هذه الإضافة وضعها أبو حيَّان، دون أن يكون لابن عصفور شأن بها.

2/ عدم وجود هذه الصفة في كتب التراجم.

3/ أن الوصف يقتضي التخصيص والتمييز، فلعل القارئ يتوهَّم أن هناك مؤلفين: الممتع الصغير/ الممتع الكبير، وهو ما لم يقصده المؤلف.

وأمَّا الطبعة الأخرى للكتاب، فتحمل عنوان: الممتع في التصريف، ابن عصفور (669هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، وهي من مطبوعات دار إحياء التراث العربي، 1432هـ/ 2010م.

- **منهج ابن عصفور في "الممتع الكبير في التصريف"**

نهج ابن عصفور في "الممتع الكبير في التصريف" نهج سابقيه في اتباع طريقة السؤال والجواب أو المحاورة؛ لتقريب الفكرة وتوضيح المقصد، وأراد لكتابه أن يكون خلوًا من المباحث المشتركة مع النحو، ومن ثم أخرج أبواب (التصغير/ النسب/ التكسير/ الإمالة) من كتابه معللًا ذلك بأن "التصريف ينقسم إلى قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغٍ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: (ضَرَبَ وضَرَّبَ وتضَرَّبَ واضطرب)، فالكلمة المركَّبة من (ضاد وراء وباء)، مثل: ضرب، وقد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة، ومن قبيل ذلك اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتريه من التصغير والتكسير، نحو (زُيَيد وزيود)، وهذا القسم من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلم يضمنه في الكتاب"[1].

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، 33/1.

- **منهج الدراسة :** ارتضت الدراسة المنهج الوصفي، متجاوزًة الاستقصاء التاريخي لمصطلح "التداولية" والتمييز بين مدارسها؛ لوضوح الفكرة في دراسات كثيرة سابقة، وذلك من خلال تحليل النصوص والنماذج التي أوردها ابن عصفور في معالجته للقضايا الصرفية، وبيان ارتباط طريقة تحليله بفكرة التداولية.
- **إجراءات الدراسة:** اقتضت طبيعة الدراسة أن تسير في مسارين متكاملين، أحدهما: دراسة الفكر اللغوي لابن عصفور والوقوف على آليات استنباط القاعدة الصرفية لديه، والآخر: ربط هذه الاستنتاجات بالنظرية التداولية، إذ إنَّ الناظر في كتاب "الممتع الكبير" يجد أنَّه لا يدرس الصيغة الصرفية بمعزلٍ عن مقاصد المتكلمين أو السياق، ولكنه يراعي – في أكثر الأحوال – أثر الدلالة في التقعيد الصرفي وشيوع الاستخدام في تغليب صيغة على أخرى، حتى وإن كانت الصيغة الغالبة أندر سماعًا، ويستخدم في التعبير عن ذلك عبارات مثل: "القليل في الاستعمال/ الأوسع استخدامًا/ ندرة الاستعمال"، وهي عبارات تضرب بقدمٍ راسخة في الدرس التداولي الذي يتناول اللغة في إطار الاستعمال.
- **الدراسات السابقة:** لم تُعن دراسة سابقة – فيما وقفت عليه – بدراسة التداولية عند ابن عصفور من خلال كتابه " الممتع الكبير في التصريف"، وإن كانت هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الكتاب من مسارب بحثية أخرى، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر:

1/ دراسة سكينة بدري مقبول بحري، الموسومة بـ: "جهود ابن عصفور الصرفية"، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان 2006م.

2/ دراسة بدر بن محمد بن عباد الجابري، الموسومة بـ: "ما لم يستقر في كلام العرب، تأصيل ودراسة عند ابن عصفور الإشبيلي"، منشورات مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 33، يوليو 2014م.

3/ دراسة فهد محمد ديب الجمل، الموسومة بـ: "مذهب ابن عصفور الصرفي في كتابه (الممتع في التصريف) ، مجلة كلية العودة للبحوث والدراسات القانونية والإنسانية، ع2، مايو 2018م.

4/ دراسة عبد الله يعقوب يوسف الفهيد، الموسومة بـ: "ضرائر الشعر عند ابن عصفور بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 83، ج 4، إبريل 2023م.

5/ دراسة خالد بن زويد السلمي، الموسومة بـ: "الصبغة التداولية للصيغة الصرفية في لغتنا العربية"، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، ع 35، سبتمبر 2023م.

6/ دراسة عبد العزيز بن أحمد المنيع، الموسومة بـ: "الأبنية المستدركة على سيبويه بين ابن عصفور وأبي حيَّان"، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها بالمدينة المنورة، ع 8، 2023م.

- **هذه الدراسة:** من خلال استقراء الدراسات السابقة، تأتي أهمية هذه الدراسة كونها أول محاولة للوقوف على مظاهر الدرس التداولي عند ابن عصفور

الإشبيلي من خلال كتابه "الممتع الكبير في التصريف" حيث اهتمت الدراسات السابقة بالدرس الصرفي لديه واستقصاء الأبنية المستدركة منه على سيبويه وإبراز جهوده الصرفية في التصنيف والتأليف، دون طرق فكرة هذا البحث التي تحاول قراءة الصيغة الصرفية لديه قراءة تداولية، لا سيَّما أن ابن عصفور اعتمد في تأثيل القاعدة الصرفية وتأصيل الفكرة على الاستعمال اللغوي للصيغة الصرفية ومدى شيوعها وأثرها في الاستعمال، ومن ثم تكتسب هذه الدراسة أهميتها من هذه الناحية وتختلف عن سوابقها في تناول الفكرة.

- **أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يأتي:

1/ استخدام ابن عصفور مفاهيم الدرس التداولي في التقعيد الصرفي.

2/ ظهور عناصر الدرس التداولي في تأصيل القاعدة الصرفية: (المتكلم/ المخاطب/ السياق).

3/ اهتمام ابن عصفور بتحقيق التواصلية والاستعمال اللغوي للصيغة الصرفية على حساب القاعدة أحيانًا.

4/ أن غالبية الدراسات عُنيت بدراسة القضايا النحوية في ضوء التداولية، ونَدُر من الدراسات من تناولت علاقة التداولية بالدرس الصرفي.

- **هيكل الدراسة:** اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في مدخل ومبحثين، أما المدخل فتناول موضوع البحث وحدوده ومنهجه وإجراءاته والدراسات السابقة وموقف هذا البحث من تلك الدراسات وأهمية البحث وهيكله.

وجاء المبحث الأول، بعنوان: (التداولية/ الصيغة الصرفية/ الصيغة الصرفية في الممتع الكبير لابن عصفور) مداخل مفاهيمية.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: محاور التداولية في الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، وتضمَّن:

1/ المحور الأول : الاستعمال اللغوي.

ـ كثرة الاستعمال.

ـ الاستعمال اللهجي للصيغة الصرفية.

ـ تخصيص استعمال بعض الأبنية.

ـ اختلاف الصيغة لاختلاف الاستعمال اللغوي.

- **اشتهار استعمال الصيغة.**
- **أثر ثقافة المتكلم في تداولية الصيغة الصرفية.**

المحور الثاني: أثر مقصدية المتكلم في استعمال الصيغة الصرفية.

المحور الثالث: أثر السياق في استعمال الصيغة الصرفية.

ثم الخاتمة، وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها الدراسة.

المبحث الأول

(التداولية/ الصيغة الصرفية/ الصيغة الصرفية في الممتع الكبيرلابن عصفور)

مداخل مفاهيمية

أولًا: التداولية:

تنتمي التداولية اللسانية Linguistic Pragmatics إلى طائفة الدراسات المتصلة بالبحث في فلسفة اللغة، وتحليل عناصر الحوار اللغوي على وجه الخصوص، وهي إحدى مفردات علم العلامات أو علم الرموز اللغوية "السيموطيقا" الذي يتكون من[1]:

1- المكوّن النحوي Syntax.

2- المكوّن الدلالي Semantics.

3- المُكوّن التداولي Pragmatics.

وانطلاقًا من المشتقات اللغوية للفعل "دال"، وهي: (داول/ تداول) فإن الفعل يحمل دلالات التغيُّر والتحوُّل والعدول والحركة، وكلها مفردات تؤطِّر لعدم الاستقرار زمانًا ومكانًا، وكلها تؤول للدلالة على دوران الشيء وحركته، فإذا ما انطلقت القراءة التأسيسية لدلالات هذا الفعل مقرونةً بالدلالة الأصلية للفعل "تداول" وما تدل عليه زوائده من التفاعل والتجاذب والمشاركة وتعدد الأطراف، أمكن الوصول إلى قراءة مستقرة لهذا المصطلح الذي يهتم بدراسة دوران اللغة واستعمال تقاليبها وتراكيبها ودراسة تحولاتها بين أطراف العملية

[1]- فان دايك، النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، ص255، مطبوعات أفريقيا الشرق، المغرب، د.ت.

التواصلية،"وهو مصطلح قديم وجديد في الوقت ذاته، فهو قديم من حيث النشأة والاستعمال، وجديد من حيث التنظير والتقعيد"[1].

وتهتم التداولية بالوظيفة التواصلية للغة وكيفية وصول المتلقي إلى مقصد المتكلم، وكيف استعمل المتكلم اللغة؟ ومدى كفاءته في الاستعمال اللغوي، وهل أثرت تلك الكفاءة في طبيعة استخدامه للغة؟ وهل استطاع المتلقي معرفة مقصدية المتكلم؟ وغير ذلك من المهام التي تنهض التداولية بدراستها وتحاول الوصول إلى إجابات مرضية لمثل هذه التساؤلات.

ويستلزم المستوى التداولي وجود أربعة عناصر لتحققه[2]:

1/ المتكلِّم.

2/ المخاطَب.

3/ الرسالة اللغوية.

4/ السياق المكتنِف للعناصر السابقة.

وتضرب التداولية بسهمٍ مصيب في أركان الدرس اللغوي ومستوياته (الصوتية/ الصرفية/ النحوية/ المعجمية) لأنها ترتبط بفكرة الاستعمال؛ فهي "العلم الذي يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج مشاريع معرفية

---

[1]- صبحي الفقي، التداولية عند ابن جني: دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص227، بحث منشور بمجلة الدراسات الشرقية، ع39، يوليو 2007م.

[2]- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص16، 17، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، يوليو 2005م، عمر محمد أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، ص119: 121، منشورات المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج7، ع2، ربيع الثاني 1432هـ، نيسان 2011م.

متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"[1]، وهي بمفهومها الحديث: "دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية Functional Perspective"[2]، ومن ثم فهي لا تهتم بدراسة الوظائف التعبيرية أو الانفعالية للمتكلم بمفرده دون أن يوجِّه الكلام إلى متلقٍ بعينه.

ويمثِّل المتكلِّم نقطة البدء في تحقيق التواصل اللغوي، وبقدر كفاءته اللغوية وبحسب استعماله واستغلاله لإمكانيات اللغة يتحقق نجاح العملية التواصلية، فضلًا عن معرفته بأحوال المخاطبين وكيفية تفسيرهم للرسالة اللغوية المسموعة أو المقروءة دون إغفال لتأثير السياق المكتنِف لهذه الرسالة، ولذا فإن تحقق البراجماتية أو النفعية اللغوية يعتمد على متكلمٍ حاذق وسياق ملائمٍ ومتلقٍ واعٍ، وهو ما قصده ابن قتيبة حين أشار إلى أن "الخطيب العربي في خطبته الواحدة قد يختصر للتخفيف أو يطيل للإفهام أو يكرر للتوكيد أو ربما يخفي معانٍ للإغماض، وقد يكشف أخرى ليتبيَّنها بعض الأعجميين وقد يشير أو يكنِّي، وهو مع هذا كله يعتني بالكلام على حسب الحال وقدر الحفل وكثرة الحشد وجلالة المقام"[3].

---

[1]- الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص934، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1413هـ، 1993م.

[2]- لتعريفات التداولية، ينظر:مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص185: 202، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، يوليو 2005م، سحالية عبد الحكيم، التداولية: النشأة والتطور، ص89، 90، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، ع5، الجزائر مارس 2009م.محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص11: 14، ط1، مكتبة الآداب القاهرة 1432هـ/ 2011م،عمر محمد أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، ص119.

[3]- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص17، تحقيق السيد أحمد صقر، منشورات دار التراث، القاهرة 1973م.

ويؤكد أصحاب الاتجاه التداولي على معرفة "ما يُكنِّيه وينويه المتكلم من مقاصدَ معقدة موجهة نحو مستمعيهم؛ لأن الدلالة الخاصة بالألفاظ والعبارات تتعلق – من دون شك – بالقواعد والاتفاقات المتواضع أو المتعارف عليها تعلقًا كبيرًا، بيد أن الطبيعة العامة لمثل هذه القواعد والاتفاقات لا يمكن فهمها آخر الأمر إلا بالرجوع إلى (قصدية التواصل)"[1].

كما يمثِّل المتلقي الطرف الثاني في الاتصال اللساني، ومن ثمَّ فإن التداولية أولته اهتمامًا كبيرًا بوصفه المفسِّر الأول للرسالة اللغوية، والمستنبط لمقاصدها، ومن ثمَّ فإن تمتع المتلقي بالكفاءة اللغوية يؤثر تأثيرًا كبيرًا في فهمه لرسالة المتكلم، فقد يُطلق المتكلم رسالته اللغوية متجاوزًا في مقصديته المعنى الأساسي لها ويهدف إلى المعنى الأعمق منها معتمدًا في ذلك على ثقافة المتلقي وكفاءته اللغوية في فهم وحل شفرات رسالته، "ولذا فقد اهتمت التداولية بالعلاقة بين العلامة ومؤولها"[2].

وقد أشار أوستن إلى أن الكلام يتوجه دائمًا إلى متلقٍ بعينه، وأنَّ المتكلم يسعى من خلال الكلام – على نحو مكشوف أو مستتر – إلى أن يؤثِّر في المتلقي؛ لأن المحادثة هي دائمًا محاولة لجرِّ الطرف الآخر على اتخاذ موقف ما"[3].

---

[1]- ستروسن، الدلالة وقيمة الصدق، بحث ضمن: المرجع والدلالة في الفكر اللسني الحديث، ص 79، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني، مطبوعات إفريقيا الشرق، المغرب 2000م.

[2]- ينظر:

Shaozhong liu, What is pragmatics, 1999، مقال منشور على الإنترنت.

www.edu.com/personal/szliu/defination.html، مقال منشور على الإنترنت.

[3]- نعمة دهشة فرحان، الملمح التداولي في النحو العربي (تحليل واستنتاج)، ص459، ع8، مجلة العميد، العراق، محرم 1435هـ.

أمَّا السياق فيمثل الإطار المكتنِف للتواصل بين المرسل والمتلقي، ويسهم بدورٍ كبيرٍ في تحديد المقصود من الرسالة اللغوية والكشف عن مراد المرسل ومقصديته، ويظهر أثره – على المستوى الصرفي – في بيان دلالات الصيغ واشتقاق الأبنية واختلاف الاستعمال الصيغي وإزالة الإبهام وكشف اللبس عن بعض دلالات الأبنية واحتمالية البناء لأكثر من استخدام، على غير ذلك من مؤثرات السياق في الأبنية الصرفية مما تحاول هذه الدراسة النهوض بالكشف عنه والبرهنة عليه.

وتمثِّل الرسالة اللغوية حلقة الوصل بين المتكلم والمتلقي وتتحرك في إطار السياق ويتوقف وضوحها وغموضها على بعض العوامل، مثل: (الكفاءة اللغوية للمرسل وثقافته/ السياق للكفاءة اللغوية للمتلقي/ البنية السطحية والعميقة للرسالة/... إلى غير ذلك من العوامل)، والرسالة اللغوية التي تُعنى هذه الدراسة بالكشف عن أبعادها التداولية هي "الصيغة الصرفية" في كتاب "الممتع في التصريف لابن عصفور".

ثانيًا: الصيغة الصرفية: تمثِّل الصيغة القالَب الذي تُصاغ فيه الألفاظ والكلمات على قياسها، وهي البناء الصرفي للأسماء والأفعال، وقد عرَّفها العلماء بأنها: "الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها"[1].

وتعرض للصيغة الصرفية العديدُ من التحولات الشكلية فتصبغها بصبغة مختلفة، سواءً بالزيادة أو النقص أو التغيير في الحركات بالإطالة أو الإشمام أو

[1]- الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص560.

الروم، وهي بذلك تجعل من الصيغة بنية لغوية ذات دلالة مغايرة – بأثر من هذه التحولات - ويظهر ذلك في (الدلالات الزمنية للأفعال، وأحوال التجرد والزيادة، والبناء للمعلوم ولما لم يسمَّ فاعله)، كما يظهر في الأسماء في المشتقات: (اسم الفاعل/ اسم المفعول/ المبالغة/...) ومخالفة المصغَّر للأصل المكبَّر، وهذه التحولات ينتج عنها مجموعة من السمات التي يمكن دراستها في إطار الدرس التداولي، أمَّا "التغيُّر الشكلي الذي لا يؤثر في قصد المتكلم من خلال السياق مثل التغيُّر بالإعلال أو التقاء الساكنين أو بعض صور الإبدال اللغوي فيكون من العسير دراسته تداوليًّا؛ لأنه تغيُّر لفظي فقط لا يتجاوز الحدود الشكلية لهذه الصيغة، وهذا التغيُّر الصيغي للبنى الصرفية يتناول الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة"[1].

وقد ورد مصطلح (الصيغة) مرادفًا لمصطلحي (البنية/ الوزن) عند أكثر اللغويين، ويظهر ذلك في تعريف الرضي الاستراباذي للصيغة بقوله: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المُعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه"[2]، وتوقف تمام حسان بالنقد أمام هذا التعريف، وأشار إلى أن "الصيغة (مبنى صرفي)، أما الميزان فهو (مبنى صوتي)، وهو تفريق يضع حدًّا مميِّزًا بين علمي الصرف والأصوات"[3].

---

[1]- خالد بن زويد السلمي، الصبغة التداولية للصيغة الصرفية في لغتنا العربية، ص208، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، ع 35، سبتمبر 2003م.

[2]- الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 1/ 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1402هـ/ 1982م.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص145، ط3، عالم الكتب، القاهرة 1418هـ/ 1998م.

وتستمدُّ الصيغة الصرفية أهميتها من دلالاتها أولًا، ثم من كونها عنصرًا أساسيًّا من عناصر بناء المعنى من خلال موقعيتها من التركيب المكتنِف لها، "أما دلالتها فهي تخصص البناء الصرفي بدلالة محددة كتخصيص معنى الفاعلية في صيغة (فاعل)، أو معنى المفعولية في صيغة (مفعول)، أو معنى المبالغة في صيغ (فعول/ فعيل/ فعَّال/ مفعال/ فَعِل)، أو معنى الطلب في صيغة (استفعل)، ... إلخ"[1].

وأما كونها عنصرًا أساسيًّا من عناصر بناء المعنى، فهذا ما يقرره الدرس الصرفي التراثي الذي يكشف عناية اللغويين القدامى بالمعنى وبخاصة في التحليل الصرفي، ويظهر ذلك ابتداءً من الكتاب لسيبويه، ثم التصريف للمازني، ثم يستوي الأمر على سوقه وتظهر الفكرة بجلاء في المنصف لابن جني والممتع في التصريف لابن عصفور.

وفكرة ربط الصيغة بالمعنى أفادت كثيرًا من المفسرين في توجيههم للعديد من المسائل الفقهية في كتب التفسير، "كما أدى اعتماد اللغويين على المعنى إلى بناء كثير من القواعد النحوية وتوجيه بعض المسائل الخلافية في التراث النحوي"[2]، ومع استمرار تلك الفكرة نشأت الكثير من الدراسات اللغوية التي انطلقت من قراءات حديثة للنظريات اللغوية وحاولت تأصيلها في التراث اللغوي والإفادة من مُعطياتها في قراءة مغايرة للنصوص وتحليلها تحليلًا أوسع وأشمل.

---

[1]- إبراهيم سند إبراهيم الشيخ، ارتباط الصيغة الصرفية بالمعنى في شعر طفيل الغنوي: مقاربة لسانية تداولية ص52، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع58، يناير 2016م.

[2]- السابق، ص53.

ثالثًا: الصيغة الصرفية في الممتع الكبير لابن عصفور: إنَّ الدارس لـ "الممتع في التصريف" لابن عصفور يرى أنه لا يدرس الصيغة الصرفية انطلاقًا من القاعدة والتأصيل، بل ينطلق من استعمال الصيغة ودورانها على ألسنة المتكلمين قلة أو كثرة أو شذوذًا إلى التقعيد الصرفي، وربما خالف الاستعمال القاعدة فيجعل منه أصلًا يرتكن إليه، وينطلق من خلاله إلى تأويلات وتخريجات لورود هذا الاستعمال وهو في ذلك متبع لمنهج البصريين في التأويل لما ورد مخالفًا للقاعدة، وقد أتاح له انتماؤه للمدرسة الأندلسية – التي تأخر ظهورها عن مدرستي البصرة والكوفة – نظرة شاملة متسعة لما قرره السابقون في دراسة الأبنية بخاصة والقواعد الصرفية بعامة، ويظهر ذلك في فكره الصرفي في وضعه "الممتع في التصريف"، حيث أخرج بعض الأبواب من الدرس الصرفي ورأى أن دراستها أولى في النحو، مثل أبواب (التصغير/ النسب/ التكسير)، على الرغم من إشارته إلى انتمائها إلى التصريف، "ولكنها تشترك مع مباحث النحو، وهو يريد لكتابه أن يكون خالصًا في الصرف، خلوًا من المباحث المشتركة في النحو"[1].

وما يميّز "الممتع الكبير في التصريف" عن غيره من المؤلفات الصرفية عرضه لمسائل التصريف بصورة مسهبة، يُدعِّم هذا الإسهاب بالحُجج والأدلة، ويعرض آراء السابقين ويناقشها، متَّبعًا في ذلك طريقة السؤال والجواب، كما فعل الثمانيني (ت: 442هـ)، وابن يعيش (ت: 646هـ) في شرحيهما للتصريف المملوكي لابن جني (ت: 392هـ)[2] كما يتميز أسلوب ابن عصفور في "الممتع

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص33.

[2]- فهد محمد ديب الجمل، مذهب ابن عصفور الصرفي في كتابه "الممتع في التصريف"، ص208، منشورات مجلة كلية العودة للبحوث والدراسات القانونية والإنسانية، قسم البحث العلمي والمكتبات، ع2، مايو 2018م.

الكبير في التصريف" بدراسته للصيغ الصرفية في إطار الاستعمال ومراعاته مقاصد المتكلمين وأحوال المخاطبين وتأثير السياق، وقد وردت هذه المصطلحات – التي تنتمي للدرس التداولي – بكثرة في كتابه، وأمكن إحصاؤها على النحو الآتي:

الكلمة	عدد مرات ورودها	الكلمة	عدد مرات ورودها
كأن تقول:يقصد به (المتكلم	98	لئلا يلتبس	4
أراد	112	قصدوا بذلك	12
يريد	98	أرادوا	38
قالوا	206	أكثر استعمالًا	116
قولهم	254	خوف الالتباس	2
استعمالهم	278	حُكي	12
كلامهم	196	القرائن(سياق الحال)	2
لم يستقر في كلامهم	48	الحال (السياق)	1
ليس من كلامهم	36	قلة الاستعمال	38

والغرض من هذا الإحصاء الإشارة إلى ظهور الفكر التداولي في معالجة ابن عصفور للمسائل الصرفية، وبيان حرصه على فكرة تداول الصيغة الصرفية، وهو ما استطاع ابن عصفور أن يظهره بجلاء دون إغفال لأصول فكره "السماع/ القياس/ الإجماع"؛ إذ كان الاستعمال اللغوي حاضرًا لديه في كل أصل من هذه الأصول، ولذا فمن الصعب تصنيف ابن عصفور أو الحكم بانتمائه لمذهبٍ بعينه؛ لأن مذهبه – في الممتع –

مزيج من المذاهب السابقة عليه، اعتمد فيه الاستعمال اللغوي أصلًا يأرز إليه في التقعيد أو الحكم بالصحة أو البطلان أو الشذوذ، وقد أطلق العلماء على هذا المذهب "مذهب المحققين" الذي ظهر متأخرًا في الأندلس وإليه ينتمي "ابن مالك (ت: 672هـ)"، و"أبو حيان (ت: 745هـ)"[1].

[1]- فهد محمد ديب الجمل ، مذهب ابن عصفور الصرفي في كتابه "الممتع في التصريف"، ص229.

المبحث الثاني

محاور التداولية في (الممتع الكبير في التصريف)

تدور التعريفات الأجنبية والعربية لمصطلح التداولية حول اللغة في الاستعمال، وتنطلق من فكرة كيفية استعمال الأفراد للغة، وكيفية فهم اللغة مع اختلاف السياقات، وهي كذلك: "دراسة العوامل المؤثرة في اختيار الأشخاص للغة"[1]، وتتميز الصيغة الصرفية بحمولات تداولية في مادتها المعجمية، فضلًا عما يداخلها من عوارض صرفية تتيح لها ثراء الاستعمال وسعة الاستخدام وفق مقاصد المتكلمين اختلاف السياق.

وباستقراء الممتع الكبير لابن عصفور الإشبيلي يلاحظ أنه لا يتعامل مع الصيغة الصرفية تعاملًا مجردًا، ولكنه يدرسها في ارتباطها بالاستخدام، ويراعي – كثيرًا – في تقعيداته الصرفية مسألة قصدية المتكلم وأحوال المخاطبين، ويضع لذلك معايير ارتضاها في التأصيل لهذه الصيغ، وهي – على سبيل المثال:

- **المحور الأول : الاستعمال اللغوي:**

شغل الاستعمال اللغوي حيزًا كبيرًا في التقعيد والتأويل الصرفي لابن عصفور، بل يمكن القول: إنَّه العمدة الأساسية لديه في كثيرٍ من التأصيلات والتخريجات ، وظهر ذلك بجلاء في العديد من أبواب كتابه الممتع الكبير في التصريف، ومن ذلك ـ على سبيل المثال :

---

[1]- David crystal, The Cambridge Encyclopedia of language, Cambridge, New York, 1987,p.428.

أ/ **يقول في التصريف والاشتقاق:** "واعلم أنه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة، نحو لأال ولؤلؤ، لا ينبغي أن يقال: إنَّ أحدهما من الآخر"؛ لأن لأالًا من تركيب "لءل" ولؤلؤًا من تركيب "لءلء"، فلأال ثلاثي الأصول ولؤلؤ رباعي، وأما الكثرة فأن يكون الحرف في موضع ما، قد كثر وجوده زائدًا، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، ويقلُّ وجوده أصليًّا فيه، فينبغي أن يجعل زائدًا فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف حملًا على الأكثر"[1]، وكلام ابن عصفور في هذا السياق يؤصل للقوانين التي تحكم وتصف دخول التصريف والاشتقاق في البنية الصرفية، واستخدامه عبارات مثل: **"لا ينبغي أن يقال"** يمثل رفضًا لاستعمال لغوي لهذه الصيغة، ويظهر دوره في التعليل لذلك، وهذا جوهر الدرس التداولي، "فالتداولية هي القوانين التي تحكم وتصف كيفية استعمال اللغة في السياقات المختلفة"[2]، ويندرج تحت معيار الاستعمال اللغوي عدة أحوال فرعية حاكمة له ، ومنها :

أولًا: كثرة الاستعمال: كانت كثرة الاستعمال لدى ابن عصفور حاكمة لاستخدام الصيغة الصرفية في الاستعمال، حيث يتعدد المعنى للصيغة الصرفية تبعًا لثقافة المتلقي، فيقول: "فالهمزة، إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه، نحو: أصفر وأحمر، إلا ألفاظًا يسيرة فإن الهمزة فيها أصلية، وهي: أرطي[3] في لغة من يقول: أديم مأروط، وأيطل[1]؛ لأنهم يقولون

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص47، 48.

[2]- Ronald Mcdonald, Speech and Language: Terms and Abbreviations مقال منشور على الإنترنت بتاريخ 11/ 9/ 2006م.
www.oafccd.comLfactsheel/fact59.htm

[3]- الأرطي: ضرب من الشجر يدبغ به، ينظر، ابن منظور، لسان العرب421/11، دار صادر ، بيروت،ط3، 1414هـ.

في معناه: إطل...فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو: أفكل[2]، وجب حملها على الزيادة ولا يلتفت إلى أرطي وإخوته؛ لقلتها وكثرة مثل: أحمر"[3].

ويظهر من قول ابن عصفور – في التأصيل لهذه المسألة – اعتماده كثرة الاستعمال معيارًا في وجود الصيغة الصرفية على نحو مغاير للاستخدام الأصلي لها من خلال استدلاله بـ "**لغة من يقول:** أديم مأروط؛ لأنهم يقولون في معناه: إطل".

ـ ويتحكم معيار كثرة الاستعمال لدى ابن عصفور في الحكم بزيادة الحرف وحمل الصيغة الصرفية على معنى آخر، فيقول: "وأمَّا ازلَغَبَّ الفرخ"[4] أي "زَغَّب" فلامه أصلية؛ لأنَّ "ازلغب" في معنى "زغب" كثير الاستعمال، فينبغي أن يجعل أصلًا بنفسه ولا تجعل اللام زائدة لقلة زيادة اللام"[5].

ولم يكن معيار "كثرة الاستعمال" وقفًا على ابن عصفور في التقعيد الصرفي ،فقد استخدمه سيبويه – أيضًا – في مسألة زيادة الحروف، فقد ذهب إلى أن الهمزة إذا لحقت أولًا رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا، ولا يمكن عدُّها من أصل الكلمة إلا حين يقوم دليل على أنها من أصل الكلمة، واحتج بقولهم: "أفكل إذا سمينا به رجلًا يكون حينئذٍ ممنوعًا من الصرف؛ لأنها جاءت زائدة

---

[1]- الأيطل: الخاصرة، ينظر: المعجم الوسيط ، مجموعة من العلماء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الفكر، ط2، بيروت1972م.

[2]- الأفكل: الرعدة.

[3]- ابن عصفور، الممتع الكبير، ص52.

[4]- ازلغب الفرخ: شوَّك ريشه قبل أن يسودّ، ينظر، ابن منظور، لسان العرب450/1.

[5]- ابن عصفور، الممتع الكبير، ص147.

في أول الاسم"، وأشار إلى ذلك بقوله: "فالهمزة إذا لحقت أولًا رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم، ألا ترى لو أنك سميت رجلًا بأفكل وأيدع لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقًا؛ لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال، والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف، فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا"[1].

يتضح من هذين النصين أن معيار كثرة استعمال الصيغة وترددها على ألسن المتكلمين معيار أصيل في تداولية هذه الصيغة وانتشارها والحكم بزيادة بعض الحروف فيها، بل وحملها على معنى صيغة أخرى في بعض الاستخدامات.

ويتعلق بمعيار الاستعمال الصيغي لدى ابن عصفور عدة أمور تحكم تداولية الصيغة الصرفية لديه، منها:

أ/ الاستعمال اللهجي للصيغة الصرفية: تمثِّل اللهجة نمطًا خاصًّا من أنماط الاستعمال اللغوي في بيئةٍ خاصةٍ بذاتها، وهي مظهر من مظاهر تداولية اللغة لأنها ترتبط بـ "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة، وهذه الطريقة أو العادة تكون صوتية في الأغلب وتظهر في البنية الصرفية للكلمة، ومن ذلك: العنعنة في اللهجات العربية القديمة، وهي قلب الهمزة المبدوء بها عينًا، وهي لهجة مشتهرة عند قيس وتميم، فيقولون في

[1]- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون بولاق،307/4،القاهرة 1316 هـ.

(أنك): (عنك)، وفي (أذن): (عذن) في حين أن بقية العرب ينطقون الهمزة دون تغيير في أوائل الكلمات"[1].

وقد توقف ابن عصفور عند أثر الاستعمال اللهجي في تداولية الصيغة الصرفية في أكثر من موضع ومن ذلك:

أ/ في الاستدلال على حروف الزيادة: استدل ابن عصفور باحتمالية الصيغة الصرفية للأصالة والزيادة في بعض الحروف باستعمال الصيغة في أكثر من لهجة، فيقول: "وأما النظيرُ فأن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يُسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى، يحتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة وعلى الزيادة، فيُقضى عليه بالزيادة لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه...

ومن ذلك: تنفُل، فإن فيه لغتين[2]:

- اللغة الأولى: فتح التاء الأولى وضمُّ الفاء: تَنْفُل: فَعْلُل.
- اللغة الثانية: ضم التاء مع الفاء: تُنْفُل: فُعْلُل.

فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة (فَعْلُلًا) بضم اللام الأولى، ولم يرد مثل ذلك في كلامهم، ومَن ضم

---

[1]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين1/ 340، ط3، دار التراث، القاهرة2008م.

[2]- أورد ابن القطاع في أبنيته: "وعلى (تفعُل) نحو: (تنفُل) لولد الثعلب، وتنضب للشجر، وعلى (تُفعُل) نحو: تُتفل، وعلى (تِفعِل) نحو: تِتفِل ونفرج للجبان، وعلى (تَفعَل) نحو: تتفل، وتألب لعود تعمل منه القسي، وعلى (تَفعِل) نحو: تتفِل"، ينظر: ابن القطاع، كتاب الأفعال، ص60، ط1،دار المعارف العثمانية، حيدرآباد، د.ت

التاء أمكن أن تكون عنده أصلية؛ لأنه قد وجد في كلامهم، مثل: (فُعْلُل) بضم الفاء واللام، نحو: برثُن[1]، إلا أنه لا يقضى عليها بالزيادة لثبوت زيادتها في لغة مَن فتح التاء"[2].

ب/ تخصيص استعمال بعض الأبنية: من مظاهر التداولية التي وردت في الممتع لابن عصفور إشارته إلى أن بعض الصيغ الصرفية يختص بها استعمال فئة دون أخرى، مما يغيّر شكل الصيغة ووزنها فيقول: "وأمَّا سلحفاة فليس فيه دليل على إثبات "فعلّاة" بل هو "فعلِّيَة" في الأصل، ثم قلبوا الكسرة فتحة والياء ألفًا، وهي لغة فاشية في طيئ، يقولون في (رُضِيَ): (رُضَى)، وفي (بَقِيَّ): (بَقَى)"[3].

فقبول الاستعمال الصيغي لديه مرتبط بفشو الاستعمال في لهجة من اللهجات التي يؤدي استعمالها إلى تغيير في بنية الصيغة الصرفية.

جـ/ اختلاف الصيغة لاختلاف الاستعمال اللغوي: أشار ابن عصفور في كتابه "الممتع في التصريف" إلى أثر الاستعمال اللغوي في الصيغة الصرفية، فالبعض قد يستخدم الصيغة استخدامًا يختلف عن البعض الآخر، الأمر الذي يؤثر بدوره على التقعيد الصرفي له، وقد علل ابن عصفور لهذا الأمر فيقول في باب الإعلال: "ومن العرب مَن يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث، ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ، فيقلب، والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلهم يقول: شائكٌ ولائثٌ، فلما وجدنا العرب كلها تقول: (جاءٍ)

---

[1]- البرثن: مخلب الأسد، ينظر، ابن منظور، لسان العرب258/2.
[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص53.
[3]- السابق، ص112.

ولا تحذف، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله؛ إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل، وأما في لغة القالبين في: شاكٍ ولاثٍ، فيحتمل أن يكون مقلوبًا ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله"[1].

ثانيًا: اشتهار استعمال الصيغة: يقوم الدرس التداولي - في أساسه – على إيصال الرسالة اللغوية للمتلقي، وتختلف درجات هذه الرسالة – من حيث الشهرة والخفاء – باختلاف الاستعمال اللغوي لها من قِبل المتكلمين، وكلما كانت الرسالة اللغوية مشتهرة واضحة تحقق التواصل اللغوي على الوجه الأتم، ومن ثم فإن ثقافة المتكلم تعد عاملًا رئيسًا في اختيار الأشهر من الصيغ والمدلولات اللغوية لتحقيق هذا المستوى من التواصل، وإذا كانت "الدلالة تهتم بدراسة علاقة العلامات بمدلولاتها، فإنَّ التداولية تهتم بعلاقة العلامة بمؤولها"[2]؛ إذ إنَّ تحقق التواصل بين المتلقي والمُرسِل هو أساس الدرس التداولي، ومن ثم فمن العسير فهم طبيعة اللغة دون فهم السؤال الجوهري للتداولية: "كيف تستعمل اللغة في التواصل؟"[3].

ولأن التداولية تهتم بدراسة البُعد التطبيقي للغة وتبحث في آليات الاستعمال اللغوي، فإن درجات هذا الاستعمال تختلف من مُرسلٍ لآخر، ومن هذه الدرجات وجود صيغ أكثر اشتهارًا واستخدامًا من غيرها في الاستعمال، وهو ملمح تداولي أشار إليه ابن عصفور في أكثر من موضع، ومن ذلك:

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 326، 327.

[2]- Shaozhong Liu: What is Pragmatics, 1999
موقع: www.gxnu.edu.com/personal/szliu/defination.html

[3]- G-leech: the principles of pragmatics, Longman, USA 1983, p. 15.

أ/ **في باب زيادة الحروف:** يقول: "وأمَّا الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، فأن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، فإن جعلته زائدًا أو أصليًّا خرجت إلى بناءٍ لم يثبت في كلامهم، فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف زائد فيه؛ لأن أبنية الأصول قليلة **وأبنية المزيد كثيرة منتشرة**، فحمله على الباب الأوسع أولى، وذلك نحو: كَنَهْبُل[1]، ألا ترى أنك إن جعلت نونه أصلية كان وزنه "فَعَلُّلا" وليس ذلك من بنية كلامهم، وإن جعلتها زائدة كان وزنه "فَنَعْلُلًا"، ولم يتقرر أيضًا ذلك في أبنية كلامهم بدليلٍ قاطع من اشتقاق أو تصريف، ولكن حمله على أنه "فَنَعْلُلٌ" أولى لما ذكرنا"[2].

ويتضح من كلام ابن عصفور أن الأصل في استخدامه لصيغة "فَنَعْلُل" يعود إلى أسباب أقرَّها الدرس التداولي، هي:

- الدخول في أوسع البابين.
- اشتهار أبنية المزيد عن غيرها.
- الحمل على الباب الأوسع.
- عدم وجود بعض الأبنية أو تقررها في كلام العرب أو قلتها.

ـ وقد حمل اشتهار الصيغة من عدمها ابن عصفور على تأويل دلالة الصيغة الواردة مما لم يحفظ من كلام العرب، فيقول في: باب المزيد بحرف: "وأما قولهم (لحية كِنثأَة)، فيمكن أن تكون نونه أصلية؛ إذ ليست في موضع زيادتها، وتكون من معنى: كَثَّأت لحيته، وإن كانت أصولهما

[1]- الكنهبل: الشجر العظيم الملتف، ينظر، ابن منظور، لسان العرب124/13.
[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص50.

مختلفة فتكون (كَثَّأَتْ) كسِبَط من سِبطر، والذي حمل على ذلك أنه لا يحفظ "فِنْعَلٌ" صفة"[1].

فاللغة ـ في الاستعمال تخضع للمتكلمين ـ وإنما تستجيب للقاعدة وتؤول وفق مقتضيات الصناعة اللغوية – إلى المنطوق اللغوي، وهذا هو الذي فعله "ابن عصفور" حيث ظهرت لديه مقتضيات الدرس التداولي في هذا النص في أمور:

قوله ← "وأما قولهم": يظهر فيه اعتماده في التقعيد على الاستعمال اللغوي للمتكلمين.

← "يمكن أن تكون/ تكون من معنى": تأويل تداولي للصيغة.

← لا يحفظ "فِنْعَل" صفة: اعتماده المشهور والمتداول أساسًا في التقعيد الصرفي.

← كما أثَّر اشتهار الصيغة وتداولها على استخدامها، حتى مع ورود شواهد تقوي استعمال صيغة أخرى، فقد يلجأ مستعمل اللغة إلى استعمال نمطٍ لغوي أقل قوة من غيره، لاشتهار الآخر أو لاستخفافه أو لوجود نظير له، ويقوي هذه الفكرة ما ورد "من حكاية أبي العباس عندما سمع عمارة يقرأ قوله – ﷻ -: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ (يس ٤٠) بنصب (النهارَ)، فقال له أبو العباس: ما أردت؟ فقال: أردتُ: سابق النهارِ، فقال أبو العباس: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال عمارة: لو قلته لكان أوزن، أي: أقوى"[2].

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف ، ص 67.

[2]- ينظر: ابن جني، الخصائص 1/ 373، 2/ 492.

فالمستفاد من هذه الرواية أنهم يتكلمون بغير القوي، لاستخفافهم الأضعف، حتى وإن كان الأقوى أحقُّ وأحرى.

وقد أشار ابن عصفور إلى ذلك في باب "معتل العين"، فقال: ويجوز الإتمام في "مفعول" من ذوات الياء، وهي لغة بني تميم، قال الراجز: وكأنها تفاحةٌ **مطيوبةٌ** ، والإعلال أفصح، ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سُمع، والذي سُمع من ذلك: مسكٌ مَدووفٌ، قال الراجز: والمِسكُ في عنبره **المدووف** ويعلق ابن عصفور على الراجز بقوله :والأشهر: مَدوف"[1].

ويمكن استخراج مظاهر التداولية من النص السالف، من خلال ما يأتي:

- عرض ابن عصفور للقاعدة الأصلية: "يجوز الإتمام في (مفعول) من ذوات الياء.
- الاستشهاد على القاعدة.
- ذكر اللغة الأقوى: "والإعلال أفصح".
- تغليبه الصيغة المشتهرة على غيرها، على الرغم من وجود شواهد تقوي الصيغة الأخرى بقوله: "والأشهر (مدوف)".
- كما يؤثر اشتهار الصيغة على اتساع دلالتها، وتتسع هذه الدلالة بتعدد استخدامها لدى المتكلمين ومدى تحقق الكفاءة اللغوية لديهم، فالمعوَّل عليه في استعمال اللغة لدى المتكلمين أمور، من بينها:

1/ مدى إلمام المتكلمين بسعة مذاهب اللغة، مثل اختلاف الصيغ ومدلولاتها، وعوارض التركيب في النحو، مثل: الحذف والتقديم المطابقة وغيرها.

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص300.

2/ تحقق الكفاءة اللغوية لدى المتكلم، فكلما تمتع المتكلم بقدرٍ أوسع من الكفاءة كانت لديه المقدرة على استعمال اللغة واستغلال إمكاناتها.

3/ اشتهار استعمال اللغة بصورة معينة، أو ما يمكن أن نطلق عليه "العادة اللغوية"، وهي جوهر الدرس التداولي: "اللغة في الاستعمال"، وهو "أمر يرتبط بالبنية العميقة والبنية السطحية، فكفاءة المخاطب تمكنه من تفسير الاستعمال اللغوي الظاهري ومعرفة التأويل الدلالي المقصود"[1].

ومن ذلك في "الممتع الكبير" ما ذكره ابن عصفور حول صيغة "أُمَّهة"، فيقول: "أمَّا أُمَّهة ففيها خلاف، فمنهم من جعل الهاء فيه زائدة، ومنهم من جعلها أصلية، فالذي يجعلها زائدة يستدل على ذلك بأنها في معنى الأم، قال: أُمَّهتي خِندِفُ، والياس أبي

أي: أُمِّي، إلا أنَّ الفرق بين (أُمَّهة) و(أُم)، أن (أُمَّهة) إنما تقع في الغالب على مَن يعقل، وقد تُستعمل فيما لا يعقل، وذلك قليل جدًّا، نحو قوله: قوَّال معروفٍ وفعَّاله *** عقَّار مثنى، وأُمَّهاتِ الرَّباعْ

ومما يدل أيضًا على زيادة الهاء في (أُمَّهة)، قولهم: أمُّ بينة الأمومة، بغير هاء، ولو كانت أصلية لثبت في المصدر"[2].

ويظهر من كلام "ابن عصفور" اعتماده في الحكم على الصيغة بالزيادة أو التجرد باتساع المستخدمين لها، والمقصود بها، ويظهر ذلك في قوله: "وقد تستعملُ فيما لا يعقل، وذلك قليل جدًّا، فالمعيار الذي يحكم تجرد الصيغة أو

---

[1]- صبحي الفقي، التداولية عند ابن جني، ص245.

[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص148، 149.

زيادتها هو "الاستعمال اللغوي" الذي ذكره ابن عصفور بقوله: "فيه خلاف"، وهي عبارة تكشف عن تعدد الاستعمال اللغوي للصيغة، وفق تعدد مقصدية المتكلم حول وقوع الصيغة على مَن يعقل أو ما لا يعقل، ثم انطلق "ابن عصفور" بعد عرضه للاستعمالين إلى التقعيد الصرفي للصيغة.

ثالثًا/ أثر ثقافة المتكلم في استعمال الصيغة الصرفية:

يؤثر المخزون الثقافي على اللغة تأثيرًا ملحوظًا في كافة مستوياتها، فاللغة واجهة الثقافة ولسانها الناطق، و"رصد العبارات اللغوية التي يتبادلها الناس في مجتمع لغوي يشير إلى أنساقٍ تصورية متجذرة في أذهانهم، وقد تصل هذه الأنساق إلى درجة الاعتقاد، وهي تعكس آليات ذهنية يقوم بها الدماغ لفهم الأحداث والمواقف والأشياء التي تنقل باللغة"[1].

وتؤثر ثقافة المتكلم في إنشائه ألفاظًا وصيغًا وتراكيب تعبِّر عن فكره ومعتقداته، ويظهر ذلك في أبواب الدرس الصرفي، مثل: الاشتقاق/ النحت/ أبنية الجموع/ النسب/... وغير ذلك من الأبواب، والمتكلم يعتمد في ذلك على وحدة العقل الثقافي الجمعي بينه وبين المتلقي، فكلاهما (المتكلم/ المتلقي) يتفق ضمنًا على فهم البنية العميقة للصيغة وأصل اشتقاقها لاتفاقهما على دلالتها، ومن ثم تغدو اللغة – على هذه الصورة – خادمة للنظام الثقافي، وباستقراء "الممتع الكبير في التصريف" لابن عصفور من هذه الزاوية، أمكن الوقوف على نماذج تؤكد تأثير ثقافة المتكلم على استعمال الصيغة الصرفية وتداولها:

---

[1]- لطيفة إبراهيم النجار، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي، ص7، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج 17، السعودية 1425هـ/ 2004م.

ـ يقول في اشتقاق الأسماء: "فممَّا يمكن أن يكون منها مشتقًّا (غُراب) فإنه يمكن أن يكون مأخوذًا من الاغتراب، فإن العرب تتشاءم به، وتزعم أنه دالٌّ على الفراق، وكذلك جرادة يمكن أن تكون مشتقة من الجرد؛ لأن الجرد واقع منها كثيرًا، وقد روي أن النابغة نظر فإذا على ثوبه جرادة، فقال: (جرادة تجرُد) وذات ألوان، فتطيَّر ورجع عن حاجته"[1]، كما ردَّ ابن عصفور اشتقاق بعض الأسماء لعدم وجود المعاني فيها، مثل: الغراب والجرادة، ومن هذه الاشتقاقات التي ردَّها[2]:

1/ اشتقاق (العقوبة) من (العقاب)، في قول جران العود:

فأمَّا العُقابُ فهي منها عقوبةٌ وأمَّا الغرابُ فالغريب المطوَّحُ

2/ اشتقاق (البين) من (البان)، في قول سوّار بن المضرَّب:

فكان البانُ أن بانت سُليمى وفي الغربِ اغترابٌ غيرُ داني

3/ اشتقاق (الحُم) من (الحمام)، في قول أبي حية النميري:

وقالوا: حمامٌ، قلتُ: حُمَّ لقاؤها وعاد لنا حلوُ الشباب ربيحُ

ويعلِّق ابن عصفور على هذه النماذج وغيرها بقوله: "فهذا ليس باشتقاق صحيح، بل أُخذ (حُمَّ) من (الحمام) على جهة التفاؤل، والبينونة من البان، والاغتراب من الغرب، والعقوبة من العُقاب على جهة التطير، وإلا فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء"[3].

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص44.
[2]- السابق، ص45.
[3]- السابق نفسه، ص 45.

ويظهر من كلام ابن عصفور أثر ثقافة التشاؤم والتفاؤل لدى العرب في الاشتقاق، ومردود ذلك الأثر في قبوله بعض الاشتقاقات وردِّه البعض الآخر اعتمادًا على هذه الفكرة.

- **المحور الثاني: (أثر مقصد المتكلم في استعمال الصيغة الصرفية):**

تهتم التداولية بـ "اللغة في الاستعمال"، ويمثل المتكلم البداية الأولى للاستعمال اللغوي؛ لأنه الطرف الأصيل في تكوين اللغة وبقدر إدراكه لملابسات السياق المحيط به، الذي يحوي استعماله اللغوي ويكتنفه وإدراكه لطبيعة المخاطب وثقافته ومرجعيات التلقي لديه – يكون نجاحه في التواصل اللغوي، ومن ثم "ارتبطت التداولية بطبيعة المخاطَب التي يدركها المتكلم"[1]، وهذا يفسِّر في كثير من الأحيان خروج المتكلم وانحرافه عن كثير من القواعد المعيارية وعدم التزامه بقواعد النحو أو الصرف في رسالته اللغوية.

وقد لوحظ استعمال ابن عصفور للأفعال: (قصد/ أرادوا/ لئلا يتوهم/ دفع الالتباس/ يقولون) في تناوله لبعض الصيغ الصرفية ودلالاتها، حيث يُطلق المستعمِل اللغوي الصيغة، ويقصد بها صيغة مغايرة، معتمدًا على فهم المستمع لطبيعة التركيب أو السياق المكتنف للصيغة.

ومن ذلك: "قوله في باب إبدال الهمزة من الألف":

وأنشدت الكافة: يا عجبًا، لقد رأيت عجبا *** حمارَ قبَّانٍ يسوقُ أرنبا

[1]- فرانسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 84، ترجمة سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب1986م.

خاطِمَها زأَمَّها، أن تذهبا

أراد: زامَّها"، فأبدل[1]، وحكى المبرِّد عن المازنيّ عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرو بن عُبيد يقرأ: **﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ﴾ (الرحمن ٣٩)** فظننت أنه قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: دأبةٌ وشأبةٌ"[2].

فالصيغة – في الاستعمال – واضحة في قصد المتكلم ولم تؤثر في السياق، بيد أن التأصيل للصيغة والتقعيد لورودها – على هذا النحو لدى ابن عصفور – خضع لمقصدية المتكلم، ونهضت القرائن المحيطة بها بالحكم بصحة الاستعمال وبيان المراد منه، وهذا يفسِّر عبارة أبي زيد عندما سمع مَن يهمز قوله تعالى (ولا جأنٌّ): "فظننت أنه قد لحن"، فالحكم بالخطأ في الاستعمال الصيغي هو الحكم المتبادر الأول لذهن المتلقي، غير أن شيوع الاستخدام ووضوح مقصدية المتكلم منه ضمِن التأصيل لظاهرة إبدال الهمزة من الألف سواء في الأبيات السالفة أو في قول العرب: "دأبة وشأبة".

ـ كما تكشف مقصدية المتكلم لدى ابن عصفور عن خصوصية الاستعمال الصيغي، وانفراد بعض المستعملين باستعمالٍ خاصٍّ بهم، فيقول في باب إبدال الهاء: "فأبدلت – أي الهاء – من الهمزة في (إيَّاك) فقالوا: (هيَّاك)، أنشد أبو الحسن: فهيَّاك والأمرَ الذي إن توسعتَ مواردهُ ضاقت عليك مصادره

وطيئٌ تُبدل الهمزة في (إن) الشرطية هاء، فتقول: (هِنْ فعلتَ فعلتُ) تريد (إن)"[1].

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير، ص 214.
[2]- السابق نفسه.

فإبدال الهمزة في (إنْ) الشرطية هاءً خاص بلهجة طيئ، ويتوقف فهم المخاطب للتركيب الشرطي "هِنْ فعلتَ فعلتُ" على فهمه ومعرفته بخصوصية الاستعمال اللغوي للمتكلم وانتمائه إلى فئة خاصة من مستعملي اللغة ذات استعمال مخصوص للصيغة، ويمكن تسمية ذلك بـ "شفرة الاستعمال اللغوي" التي تحتاج إلى مَن يفك رموزها بفهم طبيعة المتكلم ومقصديته وخصوصية استعماله، وهذا ما تقوم عليه طبيعة الدرس التداولي من "إدراك طبيعة مستعملي اللغة وفهم خصوصياتهم".

ـ كما يظهر أثر التداولية لدى ابن عصفور في تأويل الصيغة الصرفية بأثرٍ من استعمال المتكلم لها، فقد تكون الصيغة ذات دلالة سطحية تظهر للمتلقي، بيد أن المتكلم يقصد دلالة أعمق لتمتعه بخصوصية استعمال لا يعرفها المتلقي، فيتداول كلٌّ منهما الصيغة وفق فهمه الخاص لها، والصيغة صالحة لكلا الوجهين من الاستعمال، لكن ثقافة المتكلم ومقصديته الخاصة منحت الصيغة بُعدًا تداوليًّا أعمق من البعد الذي يفهمه المستمع منها للمرة الأولى، وهو في هذا خاضعٌ لقوانين اللغة في الاستعمال لم يخرج عنها بيد أن الكفاءة اللغوية للمتكلم هي التي أباحت هذا الاستخدام، ومن ذلك قول ابن عصفور: "وقرأ بعضهم: ﴿**طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢**﴾ **(طه ١-2)**، قالوا: **أراد** "طَأِ الأرض بقدميك جميعًا؛ لأن النبي – ﷺ – كان يرفع إحدى رجليه في صلاته"[2].

ويظهر من كلام ابن عصفور أن الاعتماد في التأصيل لإبدال الهاء من الهمزة في الآية الكريمة خاضعٌ لفهم المتكلم للبنية العميقة للصيغة، الذي استخدم السياق

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 264.
[2]- السابق، ص 264، 265.

لفهم الصيغة والحكم بوقوع الإبدال فيها، مما لا يظهر للمخاطَب عند قراءته للنص، فالمخاطَب يتداول الصيغة على الاسمية "طه"، ومدلول الصيغة على أنها اسمٌ من أسماء الرسول الكريم – ﷺ -، وهو منادى قد حُذفت أداة النداء منه اعتمادًا على السياق اللغوي الذي استخدم أسلوب الخطاب "ما أنزلنا عليك القرآن"، بيد أن المتكلم قد يمنح الصيغة بُعدًا تداوليًّا ينقلها من باب الاسمية إلى باب الفعلية، وهو استعمال له ما يؤيده في الدرس الصرفي الذي يجيز إبدال الهاء من الهمزة، فتصبح الصيغة: (طه ← طَأْ)، ثم يعتمد المتكلم على إدراك المتلقي لطبيعة اللغة في الاستعمال في تفسير ما ينويه، وإكمال ما نقص من التركيب، وهو أسلوبٌ في الاستعمال اللغوي لدى العرب أشار إليه ابن جني بقوله: "فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحركة والحرف، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، فمثال الأفعال: في الأمر والنهي والتحضيض: قولك: "زيدًا"، إذا أردت: اضرب زيدًا أو نحوه، ومنه: "إياك"، إذا حذرته، أي: احفظ نفسك ولا تضعها"[1].

فالمعوَّل عليه في فهم النص وجود دليل على المحذوف، وإلا عجزت اللغة عن أداء وظيفتها التواصلية، والدليل على المحذوف في النموذج السابق هو سياق الحال، وهو ما أشار إليه ابن عصفور "لأن النبي – ﷺ – كان يرفع إحدى رجليه في صلاته"[2].

[1]- ابن جني، الخصائص 2/ 360.
[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص265.

ـ ومن تأثير مقصدية المتكلم – أيضًا – استعمال الصيغة اللغوية بصورة مغايرة للصيغة الأصلية اعتمادًا على فهم المخاطب للمراد منه، من ذلك ما أورده ابن عصفور في إبدال اللام من الضاد في "اضطجع":

قال الراجز: لما رأى أن لا دعه ولا شبع *** مال إلى أرطاةِ حقفٍ **فالطجعْ**

يريد: فاضطجع[1].

فالمتكلم عدل عن استعمال الصيغة الأصلية "اضطجع" إلى صيغة "الطجع" اتكاءً على فهم المخاطب لمقصوده من الاستعمال.

ومما يتصل باستعمال المتكلم للغة ومقصديته منها، تعديله الصيغة الصرفية إذا قصد الحفاظ على قوة الحرف الأخير منها، فلا يقف عليه وإنما يعدِّل الصيغة لتنهض بمقصديته التي يتغياها، فيبدل منه هاء الوقف، وقد أشار ابن عصفور إلى ذلك، فقال: "وأبدلت الهاء من الألف في (هنا) في الوقف، فقالوا: (هُنَهْ) قال الراجز: قد وردتْ من أمكنهْ من هههُنا ومن هُنَهْ[2]، **أرادوا:** (هُنا).

وتخضع الصيغة الصرفية – لدى ابن عصفور – للقاعدة الاستعمالية بهدف تحقيق المقصود من استعمالها، ومن ذلك قوله في باب إبدال الألف: "وأُبدلت من النون الخفيفة في ثلاثة مواضع، أحدها: في الوقف المنصوب المنوَّن غير المقصور نحو: رأيتُ زيدًا وأكرمت عمرًا، وقد بُيِّن في الوقف لِمَ كان ذلك، وأنهم

[1]- السابق، ص 268.
[2]- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 265.

قصدوا بذلك التفرقة بين النون الزائدة على الاسم بعد كماله، والنون التي هي من كمال الاسم"[1].

فقول ابن عصفور: **"وأنهم قصدوا بذلك التفرقة..."** إشارة إلى الدور المهم لمقصدية المخاطب في التمييز بين مستويات الاستعمال اللغوي للصيغة، فاللغة في الاستعمال الأصلي للمتكلمين على النحو التالي:

رأيت زيدن/ أكرمت عمرن

ولمَّا كان الاستعمال يؤدي إلى الخلط بين الأصلي والزائد في الصيغة الصرفية نهض الإبدال بحل هذه المسألة، وقصدت القاعدة بذلك الحفاظ على الصيغة من الاضطراب في الاستعمال ودفع توهم الزيادة فيها، وقد ساق ابن عصفور الآراء بالتفصيل في ذلك وهو يتناول تلك المسألة، واكتفى البحث بالإشارة إليها لتحقق الفائدة منها[2].

ـ ومما يتصل بمقصدية المتكلم في الاستعمال اللغوي للصيغة الصرفية، أنه ـ أي المتكلم ـ يؤثِر الاستعمال اللغوي للصيغة حتى لو كان مخالفًا أو شاذًّا عن القياس طالما وجد له وجهًا في الاستعمال أو الاستشهاد، ومن ذلك ما ذكره ابن عصفور في باب "معتل العين" وقد أورد حكم معتل العين من الأفعال إذا أسندت إلى ضمير الغيبة، فيقول: "هذا حكم هذه الأفعال إذا أسندت إلى ضمير غيبة، نحو: زيد قام وعمرو باع، أو إلى ظاهرة، نحو: قام زيدٌ وباع عمرو الطعام، إلا فعلين شذَّت العرب فيهما، هما: "كاد، وزال" فأعلوهما بنقل حركة الكسرة من العين إلى الفاء، فقالوا: كِيْدَ وما زِيْلَ، قال الشاعر:

---

[1]- السابق، ص270.

[2]- السابق نفسه، ص270، 271.

وكِيْدَ ضباع القُفِّ يأكلن جثتي وكيدَ خراشٌ يوم ذلِك يتيمُ[1]

ثم يقول: فإن أُسند الفعلُ إلى ضمير متكلم أو مخاطَب فإنه لا يخلو أن يكون على "فَعِلَ" أو "فَعُلَ" أو "فَعَلَ"، فإن كان على "فَعِلَ أو "فَعُلَ" بضم العين وكسرها، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها وتحذف العين لالتقاء الساكنين... فتقول: خِفتُ وكِدتُ، فإن قيل: فلأي شيء لمَّا حذفوا العين نقلوا حركتها إلى الفاء؟

فالجواب: أنهم لما اضطروا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألا يحذفوا الحرف بحركته، وأيضًا أنهم **أرادوا أن يفرّقوا** بين حذف عين الفعل المتصرف وغير المتصرف، فلمَّا كانوا لا ينقلون في غير المتصرف فيقولون "لستُ" في "ليسَ" نقلوا في المتصرف"[2].

ويفهم من عبارة ابن عصفور: **" أرادوا أن يفرِّقوا"** اعتماد العلماء في التأصيل للظاهرة على ما ورد شاذًّا عن القياس ولكنه مستعمل لغويًّا وله من الشواهد ما يقويه في الاستعمال، فانطلق ابن عصفور في تأصيله للظاهرة من الاستعمال اللغوي بعد أن حكم بشذوذ الاستعمال عن القاعدة فيما سبق استعماله" ويظهر ذلك في قوله: "هذا حكم الأفعال إذا أسندت إلى ضمير غيبة إلا فعلين شذَّت العرب فيهما"، وهذا يكشف عن أثر تداولية استعمال الصيغة في التأصيل لها.

كما تؤثِّر مقصدية المتكلم في استعمال الشاذ – حتى ولو لم يوجد له توجيه – من الأبنية الصرفية لإرادة التفرقة بين المفرد والجمع، ومن ذلك ما أورده ابن عصفور عن المبرِّد: "وذهب المبرِّد إلى أنهم أرادوا أن يفرقوا بين جمع (ثور)

[1]- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 287.
[2]- السابق، ص 288.

الذي هو حيوان، والثور الذي يُراد به القطعة من الأقط، فقالوا في الحيوان: ثِيرة، وفي الأقط: ثِورة، كما قالوا: (نَشيانُ) للخَبَر، وأصله: نشوان، فرقًا بينه وبين (نشوان) بمعنى: سكران"[1].

وذكر ابن عصفور كافة التخريجات لآراء العلماء في هذه التفرقة، وعقَّب عليها بقوله: "وكل ذلك توجيه شذوذ"[2]، ويفهم من هذا أن المعيار الحاكم في استعمال الصيغة – على الرغم من شذوذها وضعف التوجيهات الواردة فيها – هو قصد مستعمل اللغة للتفرقة بين المفرد والجمع.

كما ظهرت مقصدية المتكلم في إشباعه الحركة للتأكيد والمبالغة، ومن ذلك ما أورده ابن عصفور في بناء "فعلال": "وعلى "فعلال": ولا يكون إلا في المضعَّف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأولين، فالاسم نحو: زلزال، والصفة نحو: صلصال، إلا حرف واحد شذَّ من غير المضاعف، حكاه الفرَّاء وهو: ناقة بها خزعال، وأما قول أوس: ولنعم مأوى المستضيفِ إذا دعا والخيلُ خارجة من القسطالِ

فإنما أراد القسطل؛ فاحتاج فأشبع الفتحة"[3]، فالصيغة المستعملة مغايرة للصيغة المرادة.

ـ ومما يتصل بمقصدية المتكلم في الممتع الكبير لابن عصفور، اهتمامه بوضوح المراد من الصيغة المستعملة ودفع اللبس أو التوهم للمتلقي ورد الفهم الخاطئ، ومن ذلك ما ذكره ابن عصفور في باب إسناد الأفعال المعتلة اللام إلى ضمائر

---

[1]-السابق، ص 306.
[2]- السابق نفسه.
[3]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف ، ص106.

الرفع، فيقول: "فإن أسند شيءٌ من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف أو ما في آخره ياء أو واو، فإن كان ما في آخره ألف فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو: زيدٌ غزا وعمرو رَمَى، وإن أسند إلى ضمير غائبين رُدت الألف إلى أصلها، نحو: غزوا ورَميا، ولم تحذف لالتقاء الساكنين، **لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد"**[1]

فثمَّة تحولات تطرأ على الصيغة لدفع الالتباس على المتلقي، هما:

- رد الألف الواقعة "لامًا في الكلمة" إلى أصلها.
- عدم حذفها لالتقاء الساكنين.

ونظير ذلك عند الإسناد إلى ضمائر الغائب لما كان آخره ياءً أو واوًا، فيقول ابن عصفور: "وإن كان ما في آخره ياءً أو واوًا فإنه إن أُسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم بقي على حاله لا يتغير، نحو: رَضِيَ وسَرُوَ... إذ لا موجب لتغييرها عن حالها، إلا أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكرين غائبين، فإنك تحذف الواو والياء وتضم ما قبل واو الجمع، نحو: رضوا وسَرُوا، وسبب ذلك أن الواو يتحرك ما قبلها ابدًا بالضمن نحو: ضربوا، فلو قلت رضيوا وسرووا، لاستثقلت الضمة في الياء والواو لتحرك ما قبلهما، ولذا يجب حذفها فيجتمع ساكنان: واو الضمير، والياء أو الواو اللتان قبلها، فتحذف ما قبل واو الضمير فتقول: "سَروا"، وتضم بعد الحذف ما قبل الواو في "رَضِي" فتقول: "رَضُوا"،

[1]- السابق ، ص220..

لتسلم واو الضمير؛ لأنك لو أبقيت الكسرة لانقلبت واو الضمير ياءً، وذلك لسكونها وانكسار ما قبلها، فكنت تقول "رضِي" **فيلتبس الجمع بالمفرد**[1].

ويقول – في موضع آخر -: "فالتزموا في مضارع ذوات الواو"يَفْعُل" وفي مضارع ذوات الياء "يَفْعِل" **لئلا تختلط** ذوات الياء بذوات الواو[2].

والنصوص السابقة تكشف عن اهتمام ابن عصفور ـ في تقعيده الصرفي وتخريجاته للأبنية ـ بحال المتلقي ودفع اللبس والتوهم لديه وإزالة الخلط بين الأبنية سواء في العدد "الجمع/ المفرد"، أو الأصول "ذوات الياء/ ذوات الواو"، وإيثاره الاستعمال اللغوي أصلًا ركينًا في التقعيد.

ـ ومن الألفاظ التي تكشف عن اهتمام ابن عصفور بمقصدية المتكلم استخدامه الفعل **"قالوا"**، وقد تردد بكثرة في تقعيداته وتخريجاته للصيغ، فحينما يريد الإشارة إلى استعمال المتكلم للصيغة، فإنه يلجأ إلى استعمال الفعل (قالوا/ قيل/ يقولون)، وفي الأغلب يسبق هذا الفعل بقوله: "فأما قولهم".

ـ ومن أهم ما يشير إلى أثر المستعملين (المتكلم/ المخاطَب) في فهم اللغة وإدراك مقصديتها في الاستعمال، استخدام المخاطَب إمكانيات اللغة وتجاوزه البنية السطحية لها إلى البنية العميقة، ومن ذلك: اعتماده المجاز وسيلة للتواصل اللغوي اعتمادًا على فهم المتكلم واتساع اللغة لطرائق التعبير، "فاللغة يقوم أكثرها على المجاز، والقوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائِها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منه، وفهموا أغراض المخاطب لهم

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 338، 339.
[2]- السابق، ص 339.

بها على حسب عرفهم وعادتهم في استعمالها؛ وذلك أنهم يقولون: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي: بالإضافة إليه (وقرنه به)"[1].

ـ **ومن تأثير المجاز في البنية الصرفية** اعتمادًا على فهم مستعملي اللغة ما أورده ابن عصفور في باب الاشتقاق، بقوله: "فإن قيل: فكيف يجوز أن تقول: "هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ"، وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر، وقولك: "مشتق" يعني أخذ أحدهما من صاحبه؟ فالجواب: **إن هذا على طريق المجاز**، كأنهما لاتحاد لفظيهما وتقارب معنييها قد أخذ أحدهما من الآخر، كما تقول في الشخصين المتشابهين: (هذا أخو هذا) تشبيهًا لهما بالأخوين"[2].

وقد أورد ابن عصفور النص السابق في معرض حديثه عن رأي أبي علي في اشتقاق صيغة (أولَق) من (وَلَقَ: يليق) إذا أسرع؛ لأن الأَولَقَ: الجنون، وهو مما يوصف بالسرعة، ولما كانت حروف (أولق) إذا جعلتها (أفعَل) وحروف (وَلَقَ) واحدة ومعنياها متقاربين؛ إذ إنَّ الجنون ليس السرعة في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة، لأجل هذا كان (الأولق) مشتقًّا من (وَلَقَ) وليس بمعنى (الأولق) مأخوذ من (وَلَقَ)"[3].

ويفهم من كلام ابن عصفور أن اتساع مستخدم اللغة في طرائق المجاز يمثل معيارًا حاكمًا في اشتقاق البنية الصرفية حتى ولو لم تكن إحدى الصيغتين مأخوذة من الأخرى، وهو يؤصل لهذه القضية بما يرد على لسان مستعمل اللغة في الاستخدام الحياتي الفطري للغة عندما يرى شخصين متشابهين، فيقول: (هذا أخو

---

[1]- ابن جني، الخصائص 3/ 247.
[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص41.
[3]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص41.

هذا) وليسا بأخوين، ولكن ثمة جامع بينهما وهو الشبه، فاللغة انعكاس لما يراه مستعملها وتعبيرٌ عما يلاحظه في سياق الحال.

ومن الضوابط في الاستعمال اللغوي لدى المتكلم والمخاطب إدراك المخاطَب قصد المتكلم اعتمادًا على مستوى فصاحته وتمكُّنه اللغوي، ومن ذلك قول ابن عصفور: "ومما يبيّن لك أن العرب قد توقع على الشيء لفظ غيره، إذا كان بينهما مناسبةٌ من طريق ما وإن لم يتحد المعنى – كما هو الحال في مسألة (أولق) – قول بعض الفصحاء: شهدتُ بأنَّ التمرَ بالزُّبْد طيبٌ وأن الحُبارى خالةُ الكروانِ

فجعل الحبارى خالة الكروان، لمَّا كان اللونُ وعمود الصورة فيهما واحدًا، ورأى ذلك قرابةً وإن كان الحُبارى أعظم بدنًا من الكروان"[1].

فالمخاطَب يفهم من خلال معرفته بفصاحة المتكلم وتحقق الكفاءة اللغوية لديه وقوع الصيغة على دلالة مغايرة لدلالتها الأصلية اعتمادًا على قرينة مغايرة لقرينتي اللفظ والمعنى، وهي قرينة تخضع للاستعمال اللغوي بالدرجة الأولى، وهذا ظاهرٌ في قول ابن عصفور "لمَّا كان اللونُ وعمود الصورة فيهما واحدًا" فإدراك مستعمل اللغة لوحدة اللون وتقارب الصورة انعكس على أدائه اللغوي، ومن ثم نهضت كفاءته اللغوية بقصده دلالة مغايرة للصيغة، والمتكلم ليس بدعًا في هذا الاستخدام اللغوي وإنما ينتهج نهج مستوٍ راقٍ من الفصاحة ، فالنبي – ﷺ – يقول: "نِعمَ العمَّة لكم النخلة"[2]، فجعلها عمَّة للناس، حين تحقق الشبه بينها وبين العمة من وجوه، وأدرك المتلقون مقصده – ﷺ – اعتمادًا على السياق الثقافي؛ إذ

---

[1]- السابق، ص46.

[2]- استشهد به ابن عصفور في باب الاشتقاق، ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ص46.

إنَّ النخل من بيئة العرب، واستخدامه في التشبيهات حاضر بقوة في الذهن العربي، وهذا أثر الاستعمال اللغوي وتداولية اللفظة في أذهان المستعملين حتى وإن لم يكن لها باب أو أصل في الاشتقاق أو التقعيد الصرفي.

ومما يتصل باستعمال اللغة على ألسنة المتكلمين وأثره في التقعيد الصرفي للصيغ إدراك المتكلم لقوانين اللغة، مثل: الحذف/ الزيادة/ الاستبدال/...، ومن ذلك ما أورده ابن عصفور: "فأمَّا قولهم: شحمٌ أمهجٌ، أي: رقيق"، فيمكن أن يكون محذوفًا من (أمهوج) كـ (أُسكوب)؛ لأنه قد سُمع ذلك فيه، ووُجد بخط أبي علي عن الفرَّاء: "لبنٌ أمهوج"؛ فيكون (أُمهُجٌ) مقصورًا منه للضرورة؛ إذ لم يسمع إلا في الشعر، أنشد أبو زيد: يُطعِمُها اللحمَ، وشحمًا أُمهُجًا[1]

فاستخدام المتكلم لصيغة (أمهوج) بإدخال الحذف على بنيتها، له ما يؤيده في الاستعمال اللغوي سواء في الاستعمال المنطوق أو المكتوب، وهو ما اعتمد عليه ابن عصفور في الحكم على الصيغة بالقصر للضرورة الشعرية.

كما اعتمد (ابن عصفور) في التقعيد الصرفي للأسماء وتصنيفها على استعمال المتكلمين لها، فيقول: "وأمَّا قولهم: "رجلٌ كيصى"[2]، فهو اسمٌ وصف به، وليس بجارٍ على فعله، ولا يلزمه أن يُستعمل تابعًا، فيكون ذلك دليلًا على أنه ليس بصفة في الأصل، والدليل على أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جاريًا

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف ، ص58.
[2]- الكيصى: الذي لا يهتم إلا بنفسه، فينزل وحده ويأكل وحده، ينظر: ابن منظور، لسان العرب،433/13

على المؤنث بغير هاء، فيقولون: "امرأةٌ كيصى"، وقد تقدَّم أنَّ الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حُكم لها بحكم الأسماء"[1].

فاستبعاد الصيغة "كيصى" لدى ابن عصفور معتمد على استعمال المتكلم لها، ومن ثم فغلبة استعمالها –على ألسنة المتكلمين – جعلتها تنضم إلى طائفة الأسماء الموصوف بها، واستدل ابن عصفور بآخره على رأيه بـ "استعمال" الصيغة للمؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأة كيصى، فاستعمال المتكلم للغة هو الذي جعل ابن عصفور يحكم باسميتها.

ـ كما يكشف قول المتكلم واستعماله للصيغة عن مراده منها، فقد يخالف المتكلم القاعدة الصرفية في الاستعمال اللغوي لتحقيق مقصدية في استعماله، وقد أشار ابن عصفور إلى ذلك بقوله: "وأمَّا قولهم: رجلٌ ويلمَّهُ وويلمُّةٌ، فخارج على الحكاية، أي يقال له من دهائه ويلمُّه، ثم ألحقوا الهاء **للمبالغة** كـ (داهية)"[2]، وقوله أيضًا: "فأمَّا قولهم: جملٌ علادي، فيمكن أن تكون جمع "علندي" على غير قياس، ووصف به المفرد وإن كان جمعًا **تعظيمًا**، كما قالوا للضبع: حضاجر"[3].

فلفظتا (المبالغة/ التعظيم) في تخريج ابن عصفور تندرجان تحت مقصدية المتكلم وتبرران له مخالفته القياس، بيد أنَّ سُلطة الاستعمال اللغوي وفهم المخاطب لمقصوديته كانا أقوى من الالتزام الصيغي بالقاعدة.

كما يستعمل (ابن عصفور) صيغة **(قولهم)** في الإشارة إلى استبعاد إثبات بعض الأبنية؛ لورود استعمالها بصورة مغايرة، ومن ذلك قوله: "وكذلك قولهم:

---

[1]- السابق نفسه.
[2]- الممتع الكبير في التصريف، ص75.
[3]- السابق، ص76.

هو إكبَّرةُ قومه[1]، ليس فيه دليل على إثبات (إفعَّلة) لأن الناس قد حكوا: هو إكبَرة قومه بالتخفيف"[2]، فاستعمال الصيغة "إكبَرة" بالتخفيف جعل ابن عصفور يرد ورودها بالتشديد ويبحث لها عن وجه آخر في التقعيد باستخدام القياس، نحو قول العرب:

ببازلٍ وجناءَ أو عَيْهَلِّ

يريد: أو عيهلٍ، بالتخفيف، فشدَّد وأجرى الوصل مُجرى الوقف[3].

وفي المقابل يستعمل ابن عصفور صيغة **"قولهم"** في الإشارة إلى ثبوت بعض الأوزان في كلام العرب واستبعاد غيرها لعدم استقرارها في كلامهم، ومن ذلك قوله: "وأما زيتون فـ (فيعول) كـ (قيصوم)[4]، وليست النون زائدة، بدليل قولهم: الزَّيت؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ زتنةٌ، أي: فيها زيتون، فـ "نون زيتون" على هذا أصلية، وكذا فإنه لو جعلت النون زائدة، لكان وزن الكلمة "فَعْلُونًا"[5]، وذلك بناءٌ لم يستقر في كلامهم"[6].

فوزن "زيتون" هو (فيعول)، والدليل قول المتكلمين: أرض زتنة، ومن ثم حكم ابن عصفور بأصالة النون في "زيتون"، واستبعد زيادتها لأن ذلك يؤدي إلى إنشاء وزن "فعلونًا"، وهو بناء لم يستقر في كلام المتحدثين ولم يثبت في استعمالهم اللغوي، وابن عصفور لم يكتفِ بالإشارة إلى المتداول في الاستعمال

---

[1]- إكبرة قومه: أكبرهم أو أقعدهم في النسب.
[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص82.
[3]- السابق نفسه.
[4]- القيصوم: من نبات البادية، ينظر: ابن منظور، لسان العرب487/12.
[5]- ابن جني، الخصائص 3/ 203.
[6]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص90.

فقط، ولكن تعداه إلى الإشارة لغير المتداول كذلك، وهو المقصود من عبارته: "وذلك بناء لم يستقر في كلامهم"[1].

ويرتبط الاستعمال اللغوي – لدى ابن عصفور – للصيغة الصرفية بالكثرة في الاستعمال، ومن ثم فالصيغة الصرفية إن احتملت تأويلين أو وزنين، فالتخريج لديه يكون لأكثرها استعمالًا وأشيعها استخدامًا، ومن ذلك قوله:

"وأمَّا قولهم: "زَيزَفون"، من قول أمية بن أبي عائذ[2]:

مطاريحَ بالوعثِ، مرَّ الحشو ر هاجرنْ رمَّاحةً زيزفونا

فظاهره أنه "فيفعول" من الزفن[3]، وعلى ذلك حمله السيرافي[4]، والصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح[5]، من أنه "فيعلول" على وزن "فيسفوج"[6]، فيكون قريبًا من لفظ "الزفن"، وليست أصوله كأصوله... وهذا أولى؛ لأنه قد ثبت من كلامهم "فيعلول"، ولم يثبت فيه "فيفعول"[7].

فالصيغة زيزفون تحتمل وزنين:

1/ الأول: فيفعول ← من الزفن.

---

[1]- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص90.
[2]- البيت في وصف الإبل، والمطاريح: التي تطرح أيديها في السير، والحشور: السهام المحددة، والرماحة الزيزفون: القوس السريعة، ينظر: ابن جني، الخصائص 3/ 215، شرح أشعار الهذليين، ص519، تحقيق عبد الستار فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، منشورات مكتبة دار العروبة، القاهرة(د.ت).
[3]- الزفن: الدفع، ينظر، ابن منظور، لسان العرب315/7.
[4]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين،26/2، ط3، دار التراث، القاهرة2008م
[5]- ابن جني، 3/ 215، 216.
[6]- الفيسفوج: اسم نبات، ينظر، ابن منظور، لسان العرب396/11.
[7]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص99.

2/ الثاني: فيعلول ← على وزن "فيسفوج"

بيد أن الوزن الثاني قريب في الاستعمال اللغوي للمتكلمين من لفظ "الزفن"، وأكثر تداولًا على ألسنتهم، على الرغم من افتراق الأصول لكليهما، ولكنه بناء ثابت مستقر في كلامهم، وهو المعيار الذي استند إليه ابن عصفور في الترجيح لأحد الوزنين على الآخر.

وأحيانًا يشير ابن عصفور بعبارة "وأما قولهم..." إلى ورود بناءين لصيغة واحدة، ومن ذلك قوله: "وأمَّا قولهم: "شَفَنْتَرَى" اسم رجل، فـ (فَعَلَّى) كـ "قَبَعْثَرَى"[1]، وليست النون زائدة، وإن كانت في محل زيادتها؛ لأن جعلها زائدة يؤدي إلى إثبات بناء لم يوجد؛ لأن وزنها يكون – حينئذٍ – (فَعَنْلَى)، وهو بناء لم ثبت في كلامهم، ويحتمل أن يكون وزنه "فَعَنْلَّى"، وإن كان بناءً لا يستقر في غير هذا الموضع؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقرَّ فيها، ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة وبعدها حرفان ولم تك مدغمة، لم تُلفَ إلا زائدةً فيما عُرف اشتقاقه أو تصريفه، فلذلك ساغ القولان عندي"[2].

فصيغة "شفنترى" لها بناءان: (فَعَلَّى/ فَعَنْلَّى)، وعلى الرغم من عدم ثبوت أحد البناءين لدى ابن عصفور، وهو (فَعَنْلَّى)، إلا أن اعتماد ابن عصفور على قبوله مردُّه على دورانه وتداوله على ألسنة المتكلمين، ولذا قبل وروده بقوله: "ساغ القولان عندي".

ـ ومن الأمور الشائعة في الاستعمال التداولي للصيغة الصرفية ما أشار إليه ابن عصفور في اشتقاق العرب الأسماء اشتقاقًا يرتبط بالدلالة الخاصة ـ لدى

[1]- القبعثرى: الجمل الضخم العظيم، ينظر، ابن منظور، لسان العرب132/12.
[2]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص109.

المتكلم ـ لهذه الأسماء، فيقول: "وحكى علي بن سليمان عن أبي العباس المبرِّد أنه كان يقول: العثولُ: الطويل اللحية، وهو مأخوذ من قولهم: ضِبعان أعثى، وضبع عثواءُ، إذا كانا كثيري الشعر، وكذلك يقال للرجل والمرأة"[1]، وعبارة ابن عصفور(مأخوذ من قولهم) تكشف عن أثر الاستعمال اللغوي في اشتقاق الأسماء، و توضح أثر استعمال الصيغة وتداوليتها في التأصيل الاشتقاقي لها، وانتقالها من وصف مالا يعقل إلى ما يعقل،بل أسهمت تداولية الصيغة الصرفية كذلك في إباحة الحذف لدى مستعمل اللغة اعتمادًا على مدلول الصيغة المختزن في ذاكرة المتلقي ، فهم يقولون : العثول، والأصل رجل عثول.

ونظيره ـ أيضًا ـ ما ذكره ابن عصفور في باب اشتقاق أسماء الأجناس فيقول: "فممَّا يمكن أن يكون منها مشتقًّا غُراب، فإنه يمكن أن يكون مأخوذًا من الاغتراب، فإن العرب تتشاءم به وتزعم أنه دال على الفراق، وكذلك جرادة يمكن أن تكون مشتقة من الجرد؛ لأن الجرد واقع منها كثيرًا، وقد روي أن النابغة نظر فإذا على ثوبه جرادة، فقال: جرادة تجرد، وذات ألوان، فتطيَّر ورجع عن حاجته"[2]، وتعليل ابن عصفور لهذه الاشتقاقات وتأصيله لاستعمالاتها اللغوية يبين أثر الحالة النفسية للمتكلم في استخدام الصيغة وتأويلها وفقًا لمعتقده وثقافته ، فالتشاؤم والتطيُّر كانا أصلين لدى المتكلم في الاشتقاق.

ويظهر تأثير أقوال المتكلمين واستعمالهم التداولي للصيغ والأبنية الصرفية في استبعاد (ابن عصفور) لبعض الأبنية معللًا هذا الاستبعاد بأن البناء: "لم يستقر في

---

[1]- السابق، ص146.

[2]- السابق، ص44.

كلام العرب"[1]، أو "بناء غير موجود في كلامهم"[2]، أو "بناء لم يوجد في كلامهم"[3].

فاستخدام ابن عصفور لـعبارتي (في كلام العرب/ في كلامهم) في تعليل قبوله بعض الأبنية أو استبعادها يكشف عن أثر الاستعمال اللغوي التداولي في تقعيده الصرفي، ومن الأبنية التي استبعدها ابن عصفور لأنها وفقًا لقوله: "لم تستقر في كلام العرب".

1/ زيادة الهمزة في "إمعة" بوزن (إفعلة): فيقول: "والذي يدل على أصالة الهمزة في "إمَّعة"، أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها (إفعلة)، و(إفعلة) لا يكون صفة أصلًا، ولكنه يكون اسمًا غير صفة، نحو "إشفى/ وإنفحة"، فدلَّ ذلك على أن همزتها أصلية، ويكون وزنها (فِعَّلة)؛ لأنَّ (فِعَّلة) موجود في الصفات، ومن ذلك قولهم: "رجل دنَّبة"، وأيضًا فإنك لو جعلت همزة "إمَّعة" زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاءً، والأخرى عينًا، فيكون من باب "دَ دَ ن"، وهو قليل جدًّا، أعني: أن تكون الفاء والعين من جنسٍ واحد، فلما كان جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقر فيها، قضي بأصالة الهمزة"[4].

ويقول في موضع آخر: "وكذلك قولهم: طَشْيَا رأيه ورَهْيَا إذا خلَّط، لا حجة فيه على إثبات (فعيل)؛ بل يحتمل أمرين، أحدهما: أن تكون الياء أصلًا في بنات

---

[1]- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص69، 79، 158.
[2]- السابق، ص117.
[3]- السابق، ص81.
[4]- السابق، ص 158.

الأربعة، كما كانت في "يَسْتَعُور" لئلا يؤدي إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم، هو (فعيل).

والآخر: أن يكون أصله: "رَهْيَا وطَشْيَا" على وزن (فَعْلَى) كـ "قَلْسَى" ثم أبدلت الهمزة من الألف"[1].

فاستبعاد ابن عصفور لـ (إفعلة): وصفًا، فعيل "اعتماده على عدم استقرار استعماله في كلام العرب، وإن كان رأي ابن عصفور فيما استبعده تناوله بعض الباحثين بالمناقشة والتأصيل مما لا يدخل في فكرة هذه الدراسة ولكن ينبغي الإشارة إليه"[2].

ومن الأبنية التي استبعدها لأنها **"لم تثبت في كلام العرب"** بناء (فَعُولَى) في تناوله لصيغة "تَنُوفَى"، فيقول:"وأما "تَنُوفَى" من قول الشاعر[3]:

كأن دثارًا حلَّقتْ بِلَبُونِه عقابُ تنوفى لا عُقابُ القواعلِ

فالمحفوظ "تنوف" بغير ألف، فيمكن أن تكون الألف إشباعًا، وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة؛ لأنه لم يثبت من كلامهم (فَعُولَى)"[4].

ويقول في موضع آخر: "وأما "فِرْنوس" فـ (فِعْلَول)، وهو اسمٌ، ولا يكون مشتقًّا من الفرَس، لأن (فِعْنَولًا) **ليس من أبنية كلامهم"**[1].

---

[1]- السابق ، ص119.

[2]- ينظر دراسة: بدر بن محمد بن عباد الجابري، "ما لم يستقر في كلام العرب" تأصيل ودراسة عند ابن عصفور الإشبيلي، مجلة العلوم العربية، ع33، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، يوليو 2014م.

[3]- البيت لامرئ القيس، ينظر ديوانه، ص94، ودثار: راعي إبل امرئ القيس، واللبون: التي لها ألبان، والقواعل: اسم موضع، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي،ط2، مطبوعات دار المعرفة ، لبنان2004م.

[4]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص77.

كما أشار ابن عصفور إلى استبعاد بعض الأبنية لتداولها مُحرَّفة للضرورة على ألسنة متكلميها، فيقول: "وأما "سَمَرْطول" من قوله: على سَمَرْطولِ نيافٍ شعشعِ

فلا يثبت به (فَعَلُّول)؛ لأنه لم يُسمع قط في نثر، وإنما سُمع في الشعر، وهم مما يُحرفون في الشعر إذا اضطروا إلى ذلك"[2].

المحور الثالث: أثر السياق في استعمال الصيغة الصرفية:

يمثل "سياق الاتصال" محورًا مهمًّا في الدرس التداولي؛ لأن السياق يحكم العلاقة بين المرسل والمستقبل من جهة، ويؤطِّر للاستعمال اللغوي من جهة أخرى، ويؤثر في مقصدية المتكلِّم من جهة ثالثة ولذا... فإن نظرية السياق – إن تم تطبيقها بحكمة – فإنها تمثل حجر الزاوية في علم المعنى"[3]، ولذا فالسياق هو الإطار المكتنف للعملية التواصلية اللغوية، والتداولية – من حيث علاقتها بالسياق – "تهتم بدراسة العلاقات بين المرسِل والمستقبل وعلاقتهما بسياق الاتصال"[4].

---

[1]- السابق، ص89.

[2]- السابق، ص114.

[3]- ستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، ص66، مكتبة الشباب، القاهرة 1990م، والحديث بالتفصيل عن دور السياق في التحليل اللغوي، ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة ص 68: 78، ط2، عالم الكتب، القاهرة 1988م.

[4]- خوسيه ماريا إيفانكوس، نظرية اللغة الأدبية، ص 232،ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة1992م.

ويسهم السياق بدور كبير في تحديد دلالة المفردة أو التركيب، بل يتعدى أثر السياق إلى منح (الأصوات/ الأدوات) دلالات لغوية خاصة، بوصفهما أصغر الوحدات اللغوية المستعملة.

وقد ظهر أثر السياق في الأبنية الصرفية لدى ابن عصفور في مواضع عدة، منها – على سبيل المثال 1/ **سياق الاستعمال:** في باب الاشتقاق، يقول ابن عصفور – في معرض حديثه عن الأصل والفرع في الاشتقاق: – "بأن يكون أحد المطردين أشرف من الآخر، فإن الاشتقاق من الأشرف أولى عند بعضهم كـ "مالك"، قيل: إنه من معنى القدرة، وقيل: إنه من معنى الشدِّ والربط، والثاني قولُ ابن السرَّاج، والأول قول أبي بكر أحمد بن علي، فسئِل: لم جعلته من معنى القدرة دون معنى الشد والربط؟ فقال: لأن الله – ﷻ – اشتق اسمه منه في صفات، فقيل: مالِك ومَلِك ومليك"[1].

ويظهر من كلام ابن عصفور أن السبب في ترجيح رواية أبي بكر أحمد بن علي أنَّ "مالك" من معنى القدرة، اعتماده السياق اللغوي للصيغة أصلًا في الترجيح؛ إذ إن صفاته – ﷻ – تؤول كلها إلى هذه الدلالة.

ويتعلق بأثر السياق – كذلك – مسألة العموم والخصوص في الاستعمال اللغوي، فكلما كانت الصيغة أوسع استخدامًا في السياق واحتمل السياق لها أكثر من دلالة كان لذلك أثره في الاشتقاق، يقول ابن عصفور – في الأصل والفرع في مسألة الاشتقاق -: "ومن ذلك كون أحدهما أخص من الآخر، فالأخصُّ أولى من الأعم الذي هو له ولغيره، كالفضل والفضيلة، لو قال قائل: أصله الزيادة، وقال

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبيرفي التصريف، ص42.

آخر: أصله المِدحة، كان قول صاحب الزيادة أولى؛ لأن معنى المدحة في أشياء كثيرة هي أعم من الزيادة، ألا ترى أن معنى المدحة في (العلم والقدرة والنعمة والنصفة) وفيما لا يحصى من كثرة الأفعال الحسنة؟[1]

وتأصيل ابن عصفور يكشف عن أثر سياق الاستعمال (Context Of Use) في جعل إحدى الصيغتين أصلًا للأخرى، فالأخص أولى من الأعم، والأمر مرده في ذلك إلى السياق الاستعمالي للصيغة.

2/ <u>السياق اللغوي</u>: ويظهر أثره لدى ابن عصفور في التقعيد الصرفي لأبنية الثلاثي المجرد، فيقول عن بنائي (فُعِل/ فِعُل): "إنهما بناءان مهملان لكراهية الخروج من ضم إلى كسر، أو من كسر إلى ضم، فأما "دُئِلَ/ ورُئِمَ"[2] فلا حجة فيهما... وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حال التنكير، ألا ترى أنهم قالوا: الينجلب، للخرز الذي يجلب الإنسان به إلى أمر؟[3] فيكون "دُئِلَ/ ورُئِمَ" من هذا القبيل"[4].

وقول ابن عصفور "وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حال التنكير" يكشف عن أثر السياق اللغوي في نقل الصيغة من الفعلية إلى الاسمية.

كما ظهر أثر السياق اللغوي في الثلاثي المزيد بحرف في "العَلَم المنقول"، يقول ابن عصفور: "فأمَّا "أذرُح وأسنمة"[5] فعلَمان فلا يثبت لهما بناء؛ لأن العلم أكثر ما يجيءُ منقولًا، بل من الناس من أنكر أن يجيءَ مرتجلًا، فإذا كان العلم كما

---

[1]- السابق، ص43.
[2]- الدئِل: ابن آوى، وهو اسم علم لجد من جدود أبي الأسود الدؤلي، ينظر، ابن منظور، لسان العرب234/11، والرئِم: الاست، ينظر، ابن منظور، لسان العرب320/6.
[3]- الخرزة التي يجلب بها الغائب.
[4]- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص51.
[5]- أذرح/ أسنمة: اسم موضعين.

وصف احتمالا أن يكونا منقولين من الفعل فيكون "أذرح" فعلًا في الأصل ثم سُمِّي به، وكذلك "أسنمة" كأنه "أسنم" في الأصل، ثم سُمِّي به"[1].

فالمعيار لدى ابن عصفور في انتقال "أذرح/ أسنمة"، وهما علمان، من الاسمية أو الفعلية هو السياق الاستعمالي للصيغتين.

3/ <u>سياق الحال</u>: يؤثر سياق الحال لدى ابن عصفور في التقعيد الصرفي، فمن ذلك ما ذكره في بيان اللازم والمتعدي من الأفعال: "(تَفَاعَلَ): تكون متعدية وغير متعدية، فالمتعدية نحو: تقاضيته وتنازعنا الحديث وتجاوزنا المكان، وغير المتعدية: تغافلَ وتعاقلَ، وإنما يجوز أن تقول "تفاعلته" وتعديه إلى مفعول، إذا لم يكن المفعول فاعلًا، نحو: تقاضيتُ الدين، ولها ثلاثة معانٍ:

- أحدهما: أن تكون للاثنين فصاعدًا، نحو: تشاتما وتقاتلا.
- والثاني: الروم[2]: كقولك: تقاربت من الشيء وتراءيتُ لزيدٍ، أي: رُمتُ القربَ، ورُمْتُ أن يراني.
- والثالث: الإيهام، وهو أن يريك أنه في حالٍ ليس فيها، كقولك: تغافلتُ وتعاميتُ وتناعستُ وتجاهلتُ، أي: أظهرتُ ذلك وإن لم أكن في الحقيقة موصوفًا بذلك، قال الشاعر[3]:

إذا تخارزتُ يومًا، وما بي خزر

أي: أظهرت ذلك، وقوله: وما بي خزر، يدل على ما قلناه من الإيهام"[1].

---

[1]- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص59.
[2]- الروم: القصد والطلب، ينظر، ابن منظور، لسان العرب425/6.
[3]- ينظر: الكتاب 2/ 239، تخارز: ضيَّق عينيه ليحدد النظر، والبيت من أرجوزة منسوبة إلى أرطأة بن سهية وطفيل الغنوي، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 5/ 132.

ويظهر من كلام ابن عصفور أن سياق الحال في حالة الإيهام معيارٌ لديه في تعدية صيغة (تفاعلته) إلى مفعول، وهو الذي أشار إليه بقوله: "أن يريك أنه في حالٍ ليس فيها".

وفي باب زيادة الحروف يقضي ابن عصفور بزيادة النون بدليل سياق الحال، فيقول: "والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع والقياس... ثم يقول: "وأمَّا السماع فقوله – ﷺ – للقوم الذين قالوا له: نحن بنو غيَّان، فقال لهم – ﷺ -: بل أنتم بنو رشدان[2]، ألا تراه – ﷺ – كيف تكرَّه لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغيّ، ولم يأخذه من الغين، وهي السحاب"[3].

ويتخذ ابن عصفور من سياق الحال قرينة أصيلة في بيان المقصود من الاستعمال اللغوي للصيغة الصرفية ذات المعاني المتعددة ولها بناء واحد، فيقول: "وتقول في اسم المفعول "مُقِتِّلٌ" كما تقول في اسم الفاعل، لأن الأصل: مُقْتَتَل، فسكنت التاء الأولى، وكسرت القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت، ثم كسرت التاء الثانية اتباعًا لحركة القاف، فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بالقرائن، فيكون نظير "مختار" في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول حتى يتبين بقرينة تقترن به"[4].

- **نتائج الدراسة**

---

[1]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 125، 126.
[2]- ينظر: ابن جني، الخصائص 1/ 250، يريد أنهم أهل الرشد والهدى، وليسوا أهل الغي والضلال.
[3]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص172.
[4]- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ، ص 409.

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الفكر التداولي لـ "ابن عصفور" من خلال كتابه "الممتع في التصريف"، وانتهت إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1/ برزت فكرة التداولية لدى ابن عصفور في كتابه "الممتع في التصريف" من خلال اهتمامه بأطراف العملية التواصلية في اللغة (المتكلم/ المتلقي/ السياق/ الرسالة اللغوية).

2/ انطلق "ابن عصفور" في التقعيد الصرفي للصيغ والأبنية من الاستعمال اللغوي لهما ودورانهما على ألسنة المتكلمين متخذًا من (القلة/ الكثرة) في الاستعمال معيارين حاكمين في الحكم بقبول الصيغة أو ردها.

3/ ظهرت مفردات التداولية في تحليل ابن عصفور للأبنية في عدة مترادفات، هي: (المتكلم/ أراد/ يريد/ قالوا/ قولهم/ استعمالهم/ كلامهم/ لم يستقر في كلامهم/ ليس من كلامهم/ قصدوا بذلك/ أكثر استعمالًا)، والقرائن (سياق الحال/ قلة الاستعمال/...)، وكلها مرتبطة بالمجال التداولي وتتعامل مع اللغة في إطارها الاستعمالي.

4/ نحا ابن عصفور إلى التأويل التداولي للصيغة الصرفية الواردة على ألسنة المتكلمين، وتجاوز في تأويلاته الدلالة السطحية للصيغة إلى الدلالة العميقة.

5/ ظهر في تناول ابن عصفور تأثير معيارَي (الأداء/ الكفاءة اللغوية) لدى المتكلم على تداولية الصيغة الصرفية، وتأثير معيار (الكفاءة اللغوية) لدى المتلقي في التعامل مع مدلول الصيغة.

6/ ظهر تغليب "تداولية الصيغة" لدى ابن عصفور على القياس في كثير من المواضع، وهذا يعود إلى اعتماده السماع والاستعمال أصلين أساسيين في التقعيد الصرفي.

7/ أقوى الصيغ لدى ابن عصفور ما تحقق فيه: كثرة الاستعمال وقوة القياس، يليه في القوة الصيغ الأكثر استعمالًا والأضعف قياسًا، ثم الأكثر استعمالًا على غير قياس، ثم الأقل استعمالًا، وهذا يشير إلى حضور الاستعمال لديه أصلًا ركينًا في التقعيد.

8/ برز تأثير التداولية لدى ابن عصفور في " الممتع في التصريف" في حكمه على بعض الصيغ بأنها: "مما لم يستقر في كلام العرب/ لم يثبت في كلامهم"، وهو معيار حاكم لديه على رفض بعض استعمالات الصيغ على الرغم من أنه رفضٌ يقبل المناقشة في كثير من المواضع.

9/ كون أكثر الصيغ محتملة لأكثر من دلالة، وإدراك ابن عصفور لهذا، يؤكد وجود "التداولية" في الاستعمال الصيغي؛ لأن تعدد الاحتمالات يجعل للصيغة دلالة ظاهرة وأخرى باطنة، وكلتا الدلالتين ترتبطان بكيفية استعمال الصيغة ومقصدية المتكلم من تداولها وفهم المخاطب لأيهما وفق كفاءته اللغوية.

10/ تهتم التداولية بدراسة اللغة في الاستعمال، وتمثل الصيغ الصرفية إحدى مكونات اللغة حيث تؤثر استعمالاتها في إنجازية الخطاب اللغوي ودلالة التركيب المكتنف لها، ولذا اهتم الصرفيون بدراسة معاني الصيغ ودلالات الأبنية في الاستعمال اهتمامًا بالغًا كشف عن منجزاتهم الصرفية.

المصدر والمراجع

***القرآن الكريم.**

***أولًا: المصدر:**

ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط 8، 1996م.

***ثانيًا: المراجع:**

- **المراجع العربية:**

1- إبراهيم سند إبراهيم الشيخ، ارتباط الصيغة الصرفية بالمعنى في شعر طفيل الغنوي: مقاربة لسانية تداولية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع58، يناير 2016م.
2- إسراء معطي عبد الرضا، التداولية، النشأة والمفهوم المعاصر، مجلة آداب الكوفة، مج15،ع55، جامعة الكوفة2023م.
3- إيمان شعبان جودة البحيري، اللغة الانفعالية في الأبنية الصرفية، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ج1،ع28، جامعة الأزهر2024م.
4- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2، عالم الكتب، القاهرة 1988م.
5- امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي،ط2، مطبوعات دار المعرفة ، لبنان2004م.
6- بدر بن محمد بن عباد الجابري، دراسة "ما لم يستقر في كلام العرب" تأصيل ودراسة عند ابن عصفور الإشبيلي، مجلة العلوم العربية، ع33، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، يوليو 2014م.
7- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط3، عالم الكتب، القاهرة 1418هـ/ 1998م.
8- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
9- خالد بن زويد السلمي، الصبغة التداولية للصيغة الصرفية في لغتنا العربية، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، ع 35، سبتمبر 2003م.

10- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،ط1، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ، بيروت(د.ت).
11- رشا مسلم يعقوب، التداولية في الفكر العربي، منشورات مجلة جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مج49، ع2، 2021م.
12- الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 1/ 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1402هـ/ 1982م.
13- سحالية عبد الحكيم، التداولية: النشأة والتطور، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، ع5، الجزائر، مارس 2009م.
14- أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، منشورات مكتبة دار العروبة، القاهرة(د.ت).
15- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون بولاق، القاهرة 1316 هـ.
16- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، ط3، دار التراث، القاهرة2008م.
17- صابر الحباشة ، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزوينيّ ، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس – بيروت2010م.
18- صبحي الفقي، التداولية عند ابن جني: دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، بحث منشور بمجلة الدراسات الشرقية، ع39، يوليو 2007م.
19- عبد السلام عشير،عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج،مطبوعات إفريقيا الشرق2006م.
20- عزيز كعواش وآخرون، البعد التداولي للتعريف والتنكير في النحو العربي مقاربة في الإفتراض المسبق، مطبوعات المجلس الأعلى للغة العربية، مج22،ع3، 2020م.
21- عمر أوكان، اللغة والخطاب، ط1، دار رؤية للنشر والتوزيع،القاهرة2011م.

22- عمر محمد أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، منشورات المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج7، ع2، ربيع الثاني 1432هـ، نيسان 2011م.
23- فتيحة عبديش، التداولية:أصولها ومفاهيمها، منشورات مجلة العلوم الإنسانية، مج33،ع4،جامعة منتوري، قسنطينة2022م.
24- فهد محمد الجمل، مذهب ابن عصفور الصرفي في كتاب (الممتع في التصريف)، مجلة كلية العودة للبحوث والدراسات القانونية والإنسانية، ع2، مايو 2018م.
25- فوزية عبدالله علي خريشا، ظاهرة الاستبدال في الصيغ الصرفية: دراسة دلالية تداولية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم، ع125، أغسطس 2019م.
26- فليح خضير شني، البعد التَّداوليّ للصِّيغة الصَّرفيَّة في النَّص القرآنيّ، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، ع41، ج2، تشرين الثاني2020م.
27- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، منشورات دار التراث، القاهرة 1973م.
28- ابن القطَّاع، كتاب الأفعال، ط1،دار المعارف العثمانية، حيدرآباد، د.ت
29- الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1413هـ، 1993م.
30- لطيفة إبراهيم النجار، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج 17، السعودية 1425هـ/ 2004م.
31- مؤيد آل صوينت ، الخطاب القرآنيّ، دراسة في البُعد التداوليّ،ط1، مكتبة الحضارات ، بيروت، لبنان 2010م.
32- مجموعة من العلماء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، ، دار الفكر، ط2، بيروت1972م.

33- محمد عبد سالم، التداولية: قراءة في المصطلح والمفهوم ومقوماتها، مجلة كلية التربية، ع2،الجامعة المستنصرية2022م.
34- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى ـ أنظمة الدلالة في العربية، ط2، مطبوعات دار المدى الإسلامي، بيروت2007م.
35- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة 1432هـ/ 2011م.
36- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، يوليو 2005م.
37- منى عبده الشاقي، الدلالة والتداولية، بحث منشور بحوليات آداب عين شمس، مج48،كلية الآداب، جامعة عين شمس2020م.
38- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ، بيروت،ط3، 1414هـ.
39- نعمة دهشة فرحان، الملمح التداولي في النحو العربي (تحليل واستنتاج)، ع8، محرم 1435هـ.
40- نواري سعودي أبو زيد، المنهج التداوليّ في مقاربة الخطاب، المفهوم والمبادئ والحدود، بحث منشور في مجلة فصول، العدد 77 ، سنة 2010م.
41- يونس بن محمد، التأويل والتداولية، مجلة اللغة الوظيفية، مج9،ع2، منشورات جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، مخبر نظرية اللغة الوظيفية2022م.

- **المراجع المترجمة:**

1- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، ترجمة سيف الدين دعفوش ومحمد الشيباني، ط1، بيروت، دار الطليعة للنشر 2003م.
2- خوسيه ماريا إيفانكوس، نظرية اللغة الأدبية، ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة1992م.

3- ستروسن، الدلالة وقيمة الصدق، بحث ضمن: المرجع والدلالة في الفكر اللسني الحديث، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني، مطبوعات إفريقيا الشرق، المغرب 2000م.
4- ستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة 1990م.
5- فان دايك، النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، مطبوعات أفريقيا الشرق، المغرب، د.ت.
6- فرانسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب1986م.

- **المراجع الأجنبية، ومواقع الإنترنت.**

1- Shaozhong liu, What is pragmatics, 1999.

مقال منشور على الإنترنت ، تاريخ الدخول 2024/8/22، موقع: (www.edu.com/personal/szliu/defination.html

2- David crystal, The Cambridge Encyclopedia of language, Cambridge, New York, 1987.

3- Ronald Mcdonald, Speech and Language: Terms and Abbreviations

مقال منشور على الإنترنت بتاريخ 11/ 9/ 2006م.

www.oafccd.comLfactsheel/fact59.htm

4- Shaozhong Liu: What is Pragmatics, 1999

موقع: www.gxnu.edu.com/personal/szliu/defination.html( )

5- G-leech: the principles of pragmatics, Longman, USA 1983.